

Sp  
29  
S







# الحلقة وسلسلة الأمتة

تقل من التركية بقلم

عبد الغنى سنى بك

تزيل القاهرة والسكربتير العام لولاية بيروت  
ومتصرف اللاذقية سابقاً

(مقوق تكرار طبعه محفوظه للمترجم)

مطبعة

عصر سنة ١٣٤٢هـ - ١٩٢٤م

## مقدمة للمترجم

الفت الجمهورية التركية الخلافة قبل ان ينجز طبع هذا الكتاب . ولعله يخيل للقارئ بهذا الاعتبار انه لم يبق محل لنشره ولا فائدة منه . ولكن لما لمقام الخلافة من الاهمية بنظر الامة الاسلامية اردت ان اتم طبعه ونشره لاطلعهم على ما استند اليه رجال الجمهورية من النصوص والاحاديث واجتهادات الفقهاء بامر « تفريق السلطنة عن الخلافة » . ولان رأينا بعض الوجوه التي تلائم الحال والزمان في هذا التفريق ، وقد كنت اسهبت في تعليقه بمقالة نشرتها في جريدة الاهرام ( عدد ١٤ نوفمبر ١٩٢٣ ) - انقلها عيناً هنا ليطلع عليها القراء الكرام - فانا لا نرى مسوغاً شرعياً ولا حقاً لمجلس انقره الجمهوري لان يلغي الخلافة من تلقاء نفسه وامرها يعود على العالم الاسلامي اجمع . فصار من الواجب على الامة الاسلامية ان تدارك هذا الامر وتربطه على اساس قوم حسب مقتضيات العصر والظروف الحاضرة ولا تترك مجالاً لتشتت الافكار وتفرق الكلمة

وهذه هي المقالة التي نشرتها في الاهرام بعنوان :

## ﴿ مركز الخليفة ومقام الخلافة ﴾

انبأنا مندوب « الازهر » بالاستانة في ١٠ نوفمبر الحالي نقلا عن جريدة تركية ان جلالة الخليفة عزم على التنزل عن منصب الخلافة ، ثم انبأنا في اليوم التالي بعدم صحة الاشاعة قائلا ان جلالته افصح لبعض مندوبي الصحف التركية عن دهنه لذلك الخبر وقال لهم « انه لا يهتم بالاشتغال بالشئون السياسية ، بل يوجه اهتمامه الى الواجبات الدينية وشئون الاسلام » وأشار الى « عقد مؤتمر في الاستانة يشترك فيه مندوبون يمثلون جميع البلدان الاسلامية لتقرير اختصاصات الخلافة ومزاياها الدينية » وختم قوله بأنه « مادام المؤمنون لا يتحولون عن ولائهم نحوي فلا ارى سبباً للنزول عن منصب الخلافة »

هذا ما نقله الينا مراسل الازهر . وبهذه المناسبة ارى من الواجب ايضاح بعض النقط الهامة التي تمس مركز جلالة الخليفة ومقام الخلافة فاقول :

لا يغرب عن البال أنه بعد فرار وحيد الدين من مركز السلطنة والخلافة التأم المجلس الوطني الكبير في انقرة وقرر فصل السلطنة عن الخلافة وانتخب جلالة عبد المجيد بن عبد العزيز خان خليفة للمسلمين . واعلن الامر على الملا الاسلامي فبايعته الاغلبية الساحقة من الامم الاسلامية وعلى هذه الصورة لم يخل مقام الخلافة من القائم بامرها

ولكن هذه الحادثة ، حادثة فصل السلطنة عن الخلافة ،  
 قوبلت عند البعض بالاستغراب وانتقدها الآخرون ومنهم بعض  
 العلماء والمشرعين وقام منهم من فندها وادعى أنها مخالفة للأحكام  
 والقواعد الشرعية الى غير ذلك من المدعيات

وقد كنت نشرت في ذلك الوقت مقالين في احدى صحف  
 القاهرة بعنوان « الخلافة العثمانية والخلافة الاسلامية » شرحت  
 فيهما هذه القضية الهامة وبينت الفروق بين الخلافتين ، الخلافة  
 مع السلطنة والخلافة بلا سلطنة . واستنتجت ان الخلافة العثمانية  
 كانت خلافة اسمية وقولية لا يتعدى نفوذها الفعلي حدود السلطنة  
 العثمانية ، لان الخليفة ، مع حيازته السلطنة السياسية بصفته سلطان  
 تركيا ، لا تسوغ له هذه الصفة تأسيس العلاقات بينه وبين الشعوب  
 الخارجة عن الحكم التركي ولهذا كانت الخلافة عبارة عن اسم بلا فعل  
 اما بعد ان رفعت عنه السلطة السياسية التركية اصبح بصفته  
 خليفة المسلمين كافة مرتبطاً فعلاً ، وبلا ادنى مانع ، بالامم الاسلامية  
 كلها وامسى حراً بتأسيسه العلاقات معها من حيث واجباته الدينية  
 والاجتماعية والادبية . وهذه الواجبات لا يستهان بها لما تحتوي  
 عليه من الوظائف التي يقوم بها لخدمة الدين والملة الاسلامية ومن  
 الوجهات التي تولد بين شعوبها حسن الروابط وتقوي نهضاتها  
 الاجتماعية والاخلاقية وتكمل ما ينقصها من الشعائر والاداب  
 الاسلامية وتحيي ما اماته الدهر فيها من انمايا السامية التي كان  
 الاسلام يفاخر بها الامم في ايام شوكرته



ومن تتبع التاريخ الاسلامي يرى ان الامم الاسلامية تشتت امرها بعد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم فتضعفت اركان وحدتها وانقسمت الى ممالك زالت من بينها تلك الرابطة الجامعة التي كانت وصلت بها الى قمة السؤدد والكمال

ولا حاجة هنا ولا محل للاسف او الاستغراب لان اية مملكة بلغت من السعة والعظمة هذا القدر اصابها التقطع في اوصالها وانقسمت الى ممالك متعددة وهذه سنة جارية في جميع الشعوب والامم . لننظر اليوم الى دولة قياصرة الروس وسلطنة النمسا وسلطنة انكلترا نفسها كم افترقت عنها بلاد واصبحت ممالك مستقلة . . . وكذلك السلطنة العثمانية ، التي سبقت في سعة الملك دولة الرومانيين ، بعد ان وصلت اوج الكمال بدأت في الانحطاط والانقسام منذ ثلاثة عصور حتى وصلت الى حالتها الاخيرة عقب الحرب الكبرى ، ثم تلاشت . ولكنها لم تكند تدهور الامة معها حتى خلق الله رجالا قاموا باحياء هذه الامة واسسوا بنيانها ولكن ليس على دعائمها وانقاضها البالية ، بل على ركن جديد وغيروا شكل حكومتها وادارتها واعادوا اليها شبابها وعزها

هذا ولم يملوا طبعاً امر الخلافة ، ومعناه امر الاسلام ، لانهم مسلمون ويهمهم امره ، فاعتنوا بانتخاب امير المؤمنين وايدوا رابطة العالم الاسلامي بتعهدهم « بالدفاع عن مقر الخلافة ومقامها بقوتهم ودعائهم »

ويستدل من هذا الميثاق ان الخليفة ليس ، كما ادعاه البعض ، لا حول له ولا طول ، بل هو في مركز محفوظ ، منيع الجانب ،

مكرم ، محترم ، يذود عنه قوم ذوو بأس شديد ، يحرضون على الدين وعلى اقامة احكامه

وان كانت البلاد الاسلامية الآن ليست مرتبطة سياسياً فيما بينها فلا مانع من تأسيس الروابط الاجتماعية والادبية والفكرية والاقتصادية لانهاضها وتقديمها وعمران بلادها ونمو زورتها ورواج متاجرها ورفي صنائعها من جهة وتهذيب اخلاقها وتحسين مزاياها وترصين امورها الدينية من جهة اخرى

وهذه المسائل الحيوية التي تجمع المسلمين تحت لواء الخلافة الدينية والاجتماعية هي اهم المسائل واسماها بنظر من يفكر في اعلاء امر الدين والدنيا في المجتمع الاسلامي . ولا حاجة للقول بأنه كلما رسخت هذه الامنية الشريفة في الاذهان وبقدر ما يتوسل اليها ارباب الفكر والنظر واصحاب الحمية الشرقية والاسلامية تحسنت احوال البلاد واستتب الامن والطمانينة والراحة والسكون وساد الرفاه وتوسعت اسباب المواصلات التجارية مع جميع البلاد والشعوب وازدادت وسائل الافة بين الشرق والغرب ايضاً

\*\*\*

ولننظر الآن الى نقطة جوهرية ربما فكر فيها الكثيرون ولم يجرأ على بحثها الا القليل وهي : كيف تكون علاقات الخليفة مع الدول الاسلامية المستقلة والبلاد الاسلامية التابعة للاستعمارات والانتدابات ؟ . . .

في الوهلة الاولى قد يستعظم الانسان هذه النقطة ويقول في نفسه : « واذا مانعت حكومات هذه البلاد في تأسيس هذه العلاقة

بين شعوبها وبين الخليفة ، أو امتنعت هي من تأسيسها معه !... »  
قد تكون هذه الملاحظة في محلها لو ان للخليفة صفة سياسية  
منحصرة في ملك واحد وشعب واحد ، كما اشرت آنفاً عن  
السلاطين العثمانيين . لان هذه الصفة نفسها هي التي كانت  
منع حصول هذه الرابطة ، وذلك لانه لا يحق لملك بلاد ان يتدخل  
في اقل مسألة تخص بلاداً لا سلطة له عليها . ولكن مع مجرد  
الخليفة من هذه الصفة وقد اصبح اميراً للمؤمنين كافة لم يبق من  
مانع ، حتى ولا حق لاية دولة اسلامية او دولة لها شعوب اسلامية  
ان تتعلل او تتردد في امر لا يمس مصالحها السياسية والادارية  
وهو حق لكل مسلم ان يحترمه

واقول ، رداً على بعض المترددين والفائلين في « ان الخليفة  
اذا لم يكن حازراً الصفة السياسية والادارية فلا تكون صفة الخلافة  
فيه تامة صحيحة »

نعم ان الخليفة يجب ان تكون عنده « الولاية العامة » على  
جميع المسلمين في ادارة شئونهم الدينية والدنيوية من سياسية  
وادارية واجتماعية وغيرها . ولكننا يجب ايضاً ان لا ننسى ان  
هذا الشرط كان ممكناً تطبيقه في ايام الخلفاء الراشدين ، اذ كانت  
البلاد الاسلامية كلها تحت لوأثم وحكمهم . ولكنه اصبح عديم  
النفاذ بعد ان انقسمت البلاد الى ممالك مستقلة وقد كنا نرى  
احياناً خليفتين في وقت واحد هذا عدا الملوك والامراء الذين لم  
يذعنوا لامر الخلفاء . وبما ان العمل بالشئ خير من ابطاله فيمكننا  
الان ان نقول : ان الخليفة يفوض قسماً من واجباته الى الملوك

والامراء او الحكومات ، وهي السياسية والادارية ، ويستبقى  
ما يمكنه تنفيذه حسب ظروف الزمان ولو ان هذا التفويض لم يقع  
قولاً ولكنّه واقع فعلاً كما يقال : ما لا يدرك كله لا يترك جله .  
وهذا مطابق لاحكام الشرع الشريف . وطبعاً العقل والحكمة  
يقضيان قبول الممكن واهمال المتعذر

وكذلك باطل ما يدعيه بعض المتطرفين من لزوم الغاء الخلافة  
بتاتاً لانها لم تستكمل شرائطها المعينة شرعاً . ولان الحكومات  
الاسلامية او التي تضم تحت حكمها من المسلمين لا هم لها الا  
مضالحها الحكومية ومضالحها الزمنية ولا تلتفت الى تأسيس  
الروابط بين هذه الشعوب ، فلذلك لا بد من وجود قطب يجمع  
بين تلك الشعوب ويقوم بتقوية علاقتها هذه وهذا القطب الجامع  
ليس سوى الخليفة ، وقد اقرت بوجوده الامم الاسلامية منذ  
الخلفاء الراشدين

ويفهم من اقوال جلالة الخليفة عبد المجيد ايده الله انه مهم  
لهذه النقط الهامة الجوهرية وانه مقدر عظم امر الخلافة وما  
ستأتي به من الفوائد للدين والاخلاق في المجتمع الاسلامي والسعي  
في رقي هذا العالم الذي هو في اشد الحاجة الى من يسير به في  
سبيل الرشاد والسعادة ، وانا اعد ما فاه به جلالتة من اهم البشائر  
للملأ الاسلامي . وفقه الله لخدمة الامة والدين

تريل القاهرة : ع . سني

## تمهيد للمترجم

كثيراً ما تداولت الاسن وتضاربت الافكار لما فصل المجلس الكبير الوطني بانقرة بين الخلافة والسلطنة، عقب فرار وحيد الدين سلطان تركيا الاخير من مقر ملكه وناط سلطة الامة لنفس المجلس يقوم بامورها السياسية والادارية على يد الوكلاء (الوزراء) المنتخبين منه كهيئة مسؤولة لديه

وقد كان في نفس المجلس من خالف هذا القرار وعده منافياً للقاعدة المألوفة والجارية منذ عصور، قاعدة السلطنة الشخصية التي كانت تحصر حق السلطة في شخص السلطان يرثها من سلفه ويورثها الي من يخلفه حسب قانون الوراثة للأسرة المالكة في السلطنة العثمانية

وظهر بين اعضاء المجلس من اعتبره مخالفاً لاحكام الشريعة بنزع الخلافة عن السلطنة او إلغاء السلطنة الشخصية بتاتاً وقال بعدم مشروعية الحكم من جانب المجلس الوطني اذا لم يكن ممن يرأسه بصفة سلطان او خليفة الى غير ذلك من الاعتراضات والردود التي لا نهاية لها حتى ان بعضاً منهم أيقن بان الامة التركية التي اعتادت وجود سلطان على رأسها لا يمكنها هضم هذه البدعة المنافية لشعورها وسترجع لما كانت عليه قبلاً ولو بعد حين واسكن المجلس الكبير الذي لم يعبأ بكل هذه الاقاويل اصر

على قراره ونشر مبادئه التي ارتكن عليها وخطب رجاله ، وفي مقدمتهم الغازي مصطفى كمال باشا ، موضحين الاساسات التي بنوا عليها . دعائهم هذا المظهر الجديد وأيدوا لزومه واثبتوا مطابقتها على مزاج القوم وروح العصر وبينوا حقائقه وأفاضوا بشرح ما فيه من الفوائد للامة واظهروا ما سينتججه من الثمرات في الحال والاستقبال . ولم يكتفوا بهذا بل عمدوا الى رجال العلم وعلماء الشرع ليثيروا حقيقة هذا المبدأ القويم الذي يعتقدون مطابقتها لاحكام الشرع المنيف . وهؤلاء الافاضل بعد ان قتلوا المسألة بحثاً وتدقيقاً جمعوا الاحكام الشرعية اخذاً من امهات الكتب الفقهية والوثائق والمستندات ، اخذاً من السكاتب والسنة والقياس والاجماع ونشرت حكومة المجلس تلك المجموعة بعنوان « الخلافة وسلطة الامة » بينوا فيها الاحكام الباحثة عن الخلافة واوصافها وشروطها وادوارها وتقلباتها باعتباراتها السابقة والحالية . ومن هذا الملخص يستفاد ويفهم ما استند اليه المجلس في الغائه السلطنة وكفه الخلافة عن تدبير امور الامة السياسية والادارية . وهاكم ما حواه هذا الكتاب الجامع وهو فصل الخطاب وهداية لكل مرتاب . فقد غنيت بنقله الى العربية حرفياً لم انقص منه ولم ازد ليطلع عليه العالم الاسلامي العربي ويفهم ما هو مستند المجلس المذكور فيما قام به من هذا الامر الجليل

وفي الحقيقة لم يكن مظهر حكومة المجلس الا الجمهورية المعروفة والمشهود امثالها في سائر الامم ، ولكن الظروف التي ولدتها لم تدع مجالاً لوضع شكله المعروف والمتعارف في بادىء

امره . وبعد ان تم عقد الصلح مع الدول المتحالفة واختلت  
الحكومة بامورها الداخلية نسقت شكلها واخذت اسمها الحقيقي  
وهو « الجمهورية التركية » . وهذا الشكل هو المطابق لاول دولة  
اسلامية تأسست بعد ارتحال النبي عليه الصلاة والسلام ، دولة  
الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ، وفقها الله لخدمة الدين  
والامة آمين

القاهرة : ديسمبر ١٩٢٣

ع . سى

# الخلافة

## وسلطة الامة

تعريف الخلافة - تقسيم الخلافة - شروط الخلافة - كيفية اكتساب الخلافة  
وكونها من نوع عقد الوكالة - الفاية من الخلافة - واجب الخليفة ومسؤوليته -  
الولاية العامة - سلطة الامة - تقرير السلطنة عن الخلافة

## المقدمة

قبل ان ندخل في ايضاح مفهوم الخلافة وتعريفه نقول ان  
مسألة الخلافة في حد ذاتها هي من المسائل الفرعية والفقهية ومن  
جملته الحقوق والمصالح العامة المختصة بالامة ، ولا علاقة لها بالاعتقاد.  
فهي ليست من المسائل الاعتقادية . نعم ان علماء اهل السنة بحثوا  
بمحنة مستفيضاً عن هذه المسألة في كتب العقائد ، لكن بحثهم عنها  
ليس لكون هذه المسألة من مسائلها ، بل لابطال الافكار  
الباطلة ورد الخرافات التي احاطت بهذه المسألة اخيراً  
ان الفرقة المسماة بـ « الخارجية » تنكر وجوب الخلافة  
وتقول : « ان امر نصب الخليفة وتعيينه ليس واجباً على  
الامة الاسلامية بل هو جائز . وجوده وعدم وجوده بيان »  
والفرقة « الامامية » من الشيعة تدعي بلزوم عصمة الخليفة



من جميع الآثام . وتقول : « ان الخليفة مكلف بتقريب الناس من الحسنات وابعادهم عن السيئات . فالمرء الذي تكون هذه وظيفته يجب ان يكون هو قبل كل احد متحلياً بالطاعات والحسنات ومتجنباً عن السيئات »

اما « الاسماعلية » و« الباطنية » وامثالها من غلاة الشيعة فيخلطون المسألة بالخرافات ويرفعون خليفهم وامامهم الى مرتبة الالهية

هذه الافكار الباطلة والعقائد الزائفة وامثالها هي الاسباب التي دعت علماء اهل السنة الى البحث بمؤلفاتهم في الاعتقادات عن مسألة الخلافة ايضاً تحت عنوان « مبحث الامامة » ليدحضوها ويردوها على القائمين بها . والا فالحقيقة ان هذه المسألة ، مع قطع النظر عما ذكر ، هي من المسائل الفرعية والحقوقية - كما قلنا - وان جميع علماء اهل السنة متفقون في هذا الرأي

بل ان هذه المسألة هي مسألة دينية وسياسية اكثر من كونها مسألة دينية وانها من مصلحة الامة نفسها مباشرة . لذا لم توجد تفاصيل في شأنها في النصوص الشرعية . ولم يرد بيان صريح في القرآن الكريم ولا في الاحاديث النبوية في كيفية نصب الخليفة وتعيينه ، وشروط الخلافة ما هي ، وهل يجب على الامة الاسلامية في كل الاحوال والازمان نصب خليفة عليها او لا . ولو كانت مسألة الخلافة ، كما يظن البعض ، من المسائل الدينية الرئيسية ليين الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم - الذي لم يرض ببيان وصاياه بإسقاط الفروع والآداب والعادات مثل

تقليم الاظفار واعفاء اللحي وامثالها المتعلقة بصحة ابدان امته -  
مسائل الخلافة التي سبق ذكرها بياناً صريحاً وقاطعاً ، ولم يبينها  
واختار السكوت فيها

وفضلاً عن هذا انها لو عدت من المسائل الدينية الاصلية  
للزم حينئذ ان يكون دين الاسلام ناقصاً لم يكمل في زمن النبي  
صلى الله عليه وسلم . لانه لم ترد نصوص شرعية بخصوصها في  
زمنه كما قلنا آنفاً واللازم باطل لان القرآن الكريم نطق بانه  
اكمل في حياة تاج الرسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بدليل  
قوله تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم » الآية . فيتضح من هذا  
ايضاً انها ليست من المسائل الدينية الرئيسية كما ظن

لا يتوهم اننا ادعينا عدم وجود نص شرعي اصلا في شأن  
الخلافة لاننا نعترف بورود بعض احاديث فيه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم كالحديث الدال على كون الأئمة من قريش والدال على  
لزوم طاعة الامام وعدم الشذوذ عن جماعة المسلمين والدال على  
عدم جواز طاعة المخلوق في معصية الخالق ونزول آية واحدة في  
لزوم اطاعة اولي الامر هذا لا غير . اما مسائل الخلافة التي سبق  
ذكرها فلم يرد فيها لا حديث واحد ولم تنزل آية واحدة

خلاصة القول ان الخلافة هي من الامور الدنيوية اكثر  
من كونها من الامور الدينية . لذا ترك الرسول الاكرم  
صلى الله عليه وسلم امرها الى امته ولم ينصب خليفة له ولم يوص  
به حين ارتحاله ايضاً . نعم ان الشيعة يدعون وجود نص شرعي  
بحق الامام علي وبعض علماء اهل السنة يقولون انه وجد بحق

سيدنا ابي بكر الصديق ولكن لا صحة لهذه المدعيات عند جمهور علماء اهل السنة. والحقيقة انه لم يرد بحق أحد من الصحابة نص صريح او خفي بالدرجة الكافية

اذ لو ورد نص بحق واحد منهم لما وقع بينهم الخلاف في امر نصب الخليفة وقد اختلفوا في انتخاب واحد من بينهم بعد ارتحال النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا اجتمعوا في محل يدعى (سقيفة بني ساعدة) وتناقشوا في الامر كثيراً وجرى بينهم من الكلام وحلوه وآخر الامر بايعوا ابا بكر الصديق رضي الله عنه. وهو استخلف في آخر حياته عمر الفاروق ، اي نصبه كولي عهد له ورضي به الصحابة

ثم ان الفاروق رضي الله عنه احال امر انتخاب الخليفة الى مجلس الشورى المركب من ستة من الصحابة وهم : عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وطلحة وسعد بن ابي وقاص رضي الله عنهم . وهؤلاء حكموا عبد الرحمن بن عوف ليمتخار من بينهم واحداً وينتخبه . فاختار عثمان ورجعه . وبعد شهادة عثمان ، كما هو معلوم ، بويع للامام علي . ويسمى هؤلاء الخلفاء الاربعة بـ « الخلفاء الراشدين »

وحيث اتنا نلاقي افكاراً باطلة وتعبصاً لا مبرر له في شأن مسألة الخلافة في زماننا كما هو الحال في كثير من الاحكام الشرعية سواها شرعنا الى تحرير هذه الرسالة وغرضنا منه تصحيح الافكار وتنوير الازهان بفهم حقيقة هذه المسألة الشرعية وبيان الاحكام المترتبة عليها . وبالله التوفيق

## القسم الاول

### تعريف الخلافة وايضاها:

( الخلافة ) في اصلها موضوعة بمعنى كون الشخص خلفاً لاحد . ولكون الشخص المحترم الذي هو امام المسلمين خلفه النبي عليه الصلاة والسلام في اجراء الاحكام الشرعية سمي ( خليفة ) . ويقال للخلافة ( امامة ) ايضاً . ولجل تمييزها عن الامامة بمعنى كون الشخص اماماً في الصلاة للجماعة يعبر عنها بـ « الامامة الكبرى » . وحرر هذا البحث في الكتب الكلامية أي العقائد بعنوان « الامامة »

الامامة في اللغة معناها ان يتقدم الشخص وان يكون المقتدى به . والامام هو المتقدم والمقتدى به ولذا اطلق على البارع في اي علم وفي اي فن كان اماماً . وبهذا الاعتبار يقال لأئمة الحلات والجموع ولكبار العلماء اماماً . وهذا وجه تسمية الخليفة بـ « امام المسلمين » او بتعبير ابسط بـ « الامام »

ان هذه البيانات هي باعتبار معاني كلمتي الخلافة والامامة اللغوية . اما من حيث المعنى الاصطلاحي فان الخلافة كلمة مرادفة للامامة . ولكن الخلافة تستعمل احياناً بمعنى اخص من الامامة . وعلى هذا الوجه تنحصر كلمة « الخلافة » بـ « خلافة الخلفاء

الراشدين» كما قال عليه الصلاة والسلام: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة. ثم تصير ملكاً عضواً». وسنوضح هذه الوجهة قياًياً في مستقلاً مستقلاً قال العلامة التفتازاني في تعريف الامامة في (شرح المقاصد): «هي رآسة عامة في امور الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم». وقال ابن همام - من فحول المحققين واكابر الفقهاء الحنفية - في كتابه المعروف بـ (المسيرة): «هي استحقاق تصرف عام على المسلمين»

وان كان هذان التعريفان يتعاربان بالمفهوم لكنهما يتحدان من حيث التحقق والوجود

يرى في الوهلة الاولى ان التعريف الثاني لازم للاول، ولكن اذا اتهم النظر فيهما تبين انهما متلازمان. التعريف الاول اوفق. اعلم الكلام والثاني اوفق وامس للفقهاء. وحيث ان ابن الهمام المشار اليه من المتخصصين بعلم الفقه ومن اكبر الفقهاء في درجة المجتهدين. قد اختار التعريف الثاني. ولاجل الاحاطة بما يفيد هذان التعريفان من المعاني حق الاحاطة يجب عطف النظر على الايضاحات الآتية بكمال الاهتمام:

بيان ذلك ان الدين الاسلامي هو دين عال بجمع بين السياسة والديانة. وان سيدنا النبي الكريم لم يكتف بوضع الشريعة فقط، بل اشتغل بوضع القوانين الشرعية وتبليغها من جهة ومن جهة اخرى تعهد بذاته بتنفيذ احكامها واجرائها وكان ينظر الى مصالح الامة ويمشيها ويبعث الولاة والقضاة للائحاء ويتقصد بنفسه القيادة العامة في الامر المهم، ألا وهو الجهاد

ولم يكن هذا الا التصرف العام على اهل الاسلام وهذه الجهة هي الجهة السياسية للاسلام . وقد جاء في ( شرح المسيرة ) ان استحقاق الحضرة النبوية لهذا التصرف العام لم يكن الا لامامته المترتبة على صفة النبوة وقد استحقها بسبب النبوة . ويفهم من هذا البيان ان المعنى الذي تفيد كلة ( الامامة ) هو نفس المعنى المقصود من تعبير ( الحكومة ) حسب عرفنا واصطلاحنا في زماننا . نعم نحن نطلق الحكومة ونستعملها في رجالها كاطلاقنا في قوانا « ان الحكومة فعلت كذا او تفعل كذا » ، لكن هذا الاطلاق على طريق المجاز وهو من قبيل المجاز الحذفي

وان امام المسلمين لكونه خلفاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم في الامامة والحكومة المذكورتين سمي ( خليفة ) والصفة التي حازها سميت ( خلافة ) وهذا هو المراد من الكلام الذي دار في السنة المسلمين « من ان الخليفة وكيل الرسول وانه جالس على كرسي الرسول » وليس المراد منه انه وكيله وخلفه في وضع الشريعة . لانه لو كان كذا للزم ان يكون الخليفة رسولاً والاعتقاد به نعوذ بالله كفر . وهذا الاعتقاد الباطل من خرافات ( الباطنية ) و ( التعليمية ) من غلاة الشيعة من الفرق الضالة ومن الاعتقادات الجارية في مذهب الكاثوليك من المسيحية في حق البابا

وهذه المناسبة انقل لكم - من قبيل الاستطراد - هذه النقطة المهمة وهي : ان البابا في الدين الكاثوليكي هو وكيل سيدنا عيسى عليه السلام المعصوم في وضع الشريعة وانه يأمر باسم السيد المسيح وينهي ويحل الحرام ويحرم الحلال ، يدخل من شاء في الدين

ويخرج منه من شاء ، وإذا أراد عفا عن أكبر الكبائر واسقطه ،  
في يده مفاتيح الجنة والجحيم ، يدخل من شاء الجنة ويدخل من  
شاء في جهنم . . . . .

أما دين الاسلام فنزّهه عن امثال هذه الاعتقادات الباطلة .  
لانه لا يعطي حقاً ولا صلاحية مثقال ذرة لاحد ما مطلقاً في وضع  
شريعة او تحريم حلال او تحليل حرام لا للخليفة ولا لشيخ  
الاسلام ولا للمفتي ، حتى ولا لسكبار المجتهدين من مؤسسي  
المذهب . فعلى هذا لم يجر في الاسلام اصول النيابة في وضع  
الشريعة وفي التشكيلات الدينية كما هي موجودة في المسيحية .  
أما الافتاء والمشيخة الاسلامية فلم تكونا من التشكيلات التي وضعها  
دين الاسلام ، بل انهما من المناصب الرسمية التي احدثت مؤخراً  
بقصد تعليم الاحكام الشرعية للامة في مصالحها الجارية . لان  
الافتاء هو صلاحية علمية محرز بالعلم والمقدرة . فيمكن لكل فرد  
ان يصير مفتياً اذا كان من اهل العلم ، يعني : ان الافتاء لا يختص  
بالمفتين الرسميين . وكل عالم له ان يفتي ولو لم يكن مفتياً رسمياً .  
أما مشيخة الاسلام فانها احدثت في الدولة العثمانية ، بل احدثت  
فيها اخيراً ولم تكن في الحكومات الاسلامية قبلها . وشيخ الاسلام  
هو المفتي لا غيره . ولم يكن بينه وبين المفتين الا خرب ادنى فرق  
في نظر الشرع وان كان اكبر واعلى رتبة عند الدولة . والفتوى  
الصادرة من مقام المشيخة لم يكن لها ميزة على الفتاوى الصادرة  
من المفتين الرسميين وغير الرسميين شرعاً . فالفتوى الصادرة من  
عالم ، اي عالم كان ولو كان مجتهداً اعظم ، ان كانت مبينة حكماً شرعياً

نابتاً بالنصوص الشرعية يجب العمل بها ، لأنها مستندة على نص شرعي قاطع . وان كانت محتوية على حكم فقهي متولد عن رأي مجتهد وقياسه لا يجب العمل بها على المستفتي ما لم يكن مقتنعاً ، اللهم الا اذا كان المستفتي من عوام الناس الذين لا نصيب لهم من خاصة التدقيق والتأمل ، فيجب عليه العمل بها ، لان دليله هو ما يفتي به المفتي

اما الذي عنده شيء من العلم والادراك اذا لم يقتنع بالفتوى التي اخذها من مفتيه فله الرجوع الى الثاني والثالث حتى يحصل عنده القناعة . فعندئذ يجب العمل بها . لان التدقيق والتأمل هما من حقوقه ، بل من وظائفه الدينية . [ انظر الى مباحث الاجتهاد في « التحرير » لابن همام و « المستصفي » للامام الغزالي في علم اصول الفقه ]

وزيد هنا ان نصصح خطأ فاحشاً من قبيل الاستطراد : قرأنا في كتاب نشر في الايام الاخيرة بعنوان ( الخلافة الاسلامية والمجلس الكبير الملي ) عبارة يقول فيها المؤلف : « ان الاحكام التي استنبطها علماء الشرع والقوانين والائظمة المعمولة وفقاً للقواعد الفقهية يطلق عليها ( الاحكام الالهية ) حسب اصطلاح الاسلام » هذا خطأ فاحش . لانه لا يوجد اصطلاح كهذا لا في الاسلام ولا في كتب علم الاصول وعلم الفقه ولم يخطر ببال عالم هذا الاصطلاح . يقال للاحكام الفقهية التي يستنبطها الفقهاء « احكام اجتهادية » ولا يقال قطعاً « احكام الالهية » . ولا يطلق احكام الالهية الا على الاحكام النابتة بالنصوص الصريحة الشرعية . ولا يوجد اختلاف



في الاحكام الالهية ولا يجوز لاحد ان يخالفها . اما الاحكام  
الاجتهادية فهي مملوءة بالاختلافات لانها وليدة آراء الفقهاء  
واجتهاداتهم . ولا يمكن الاهتداء الى حكم اجتهادي لم يختلف فيه  
اثنان او ثلاثة من المجتهدين

هل يمكن اطلاق احكام الهية على احكام معرضة لكثير من  
الاختلافات ؟ وهل يمكن وجود اختلاف وتباين في احكام الله ؟  
يجوز ان يطلق على الاحكام الاجتهادية احكام شرعية ولكن  
لا يقال انها ( شرعية ) . لان الشريعة هي ما وضعه ويدينه حضرة  
الشارع من الاحكام المنصوصة . وجواز اطلاق احكام شرعية على  
الاحكام الاجتهادية هو باعتبار استنادها على القواعد المستخرجة  
من الشرع الشريف

وقد اختلف ائمة اصول الفقه في مسألة اجتهادية غير منصوصة  
هل يعتبر حكمها حكماً شرعياً عند الله وفي نفس الامر ام لا ؟ قال  
بعضهم انه لا يوجد حكم شرعي في المسألة الاجتهادية وان جميع  
المجتهدين المختلفين مصيبون . هؤلاء يسمون بـ « المصوبة » . وقال  
الاخرون انه يوجد حكم شرعي ولكن المجتهد لم يكن مكافئاً  
باستخراجه لانه يصيب قارة ويخطئ نارة ، فالمصيب احدهم  
والاخرون مخطئون . ويطلق على هؤلاء « المخطئة »

وحيث ان الاحكام الاجتهادية لم تكن من الاحكام الالهية  
يسوغ للحكومة ان ترجع وتختار في امر تنظيم القوانين الاصلح  
لحاجة العصر من بين المسائل الاجتهادية الفقهية التي اختلف فيها  
المجتهدون . ولو كانت الاحكام المذكورة من الاحكام الالهية لوجب

ان لا يكون مسوغ شرعي لهذا الترجيح والاختيار . وبعد تصحيحنا هذه النقطة الدقيقة التي اكتسبت الاهمية في زماننا على هذه الصورة فلنرجع الى ايضاح التعريفات المذكورة سابقاً :

كنّا عرفنا الخلافة نقلاً عن ( المسامرة ) لابن همام الشهير ، بانها « استحقاق تصرف عام على المسلمين » . والغرض من التصرف العام المذكور بهذا التعريف هو التصرف بالمصالح العامة ويطلق عليه بلسان الفقه ( الولاية العامة ) وسنوضح الولاية العامة وكيفية استحقاق الخليفة اياها والتصرف بها فيما يأتي خاصة

واتضح جلياً من هذه البيانات ان الخليفة وبعبارة اخرى الامام هو رئيس جمهور المسلمين . ولم تكن ولايته العامة كولاية البابا الرومانية ، بل انها ادارية وسياسية كالولاية العامة الموجودة عند رئيس جمهورية او ملك

## تقسيم الخلافة

الخلافة الحقيقية - الخلافة الصورية

تقسم الخلافة باعتبار صفتها الحقيقية وشكلها الخارجي الى قسمين : الخلافة الكاملة او الحقيقية والخلافة الصورية او الحكيمة . الخلافة الكاملة هي الخلافة الجامعة للصفات والشروط اللازمة - التي

منوضحها قريباً - والحاصلة بانتخاب الامة . ويبحثها بطوعها .  
ورضاها . والخلافة الصورية هي الخلافة الغير الجامعة لشروطها  
اللازمة او المحرزة جبراً من غير اقتران بانتخاب الامة ويبحثها -  
بالتغلب والاستيلاء - وهي عبارة عن الملك والسلطنة

الخلافة الحققة شرعاً هي النوع الاول من الخلافتين . وهذه  
هي الخلافة الكاملة الحقيقية المذكورة في « شرح العقائد »  
و « العقائد العضدية » لجلال الدواني . وكذلك الخلافة المقصودة  
والمذكورة في الحديث الصحيح « الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم  
تصير ملكاً عضواً » هي هذه الخلافة الحقيقية . ويطلق على  
هذه الخلافة الحقيقية في كتاب ( تعديل العلوم ) للمحقق الكبير  
صدر الشريعة وفي ( منهاج السنة ) لابن تيمية المشهور من اعظم  
الحنبلية « خلافة النبوة » . فقد ورد الحديث الشريف المذكور  
في بعض الروايات « خلافة النبوة بعدي الخ . . »

يجب ان تتوسع في ايضاح هذه النقطة المهمة التي يقتضي  
اخذها بعين الاهتمام قبل كل شيء في مسألة الخلافة : ان للخلافة  
نسبتين او جهتين كما ورد صريحاً في « شرح المقاصد » . احدها  
نسبتها الى الحضرة النبوية والاخرى نسبتها الى الامة الاسلامية .  
فيقال لها باعتبار نسبتها الى النبي عليه الصلاة والسلام « خلافة  
النبوة » ومعناها الخلافة والنيابة عنه صلى الله عليه وسلم ، يعني  
كون الشخص خلفاً له ونائباً عنه في اجراء الحكومة والامامة .  
ولا يصح الا باتباع سيرته النبوية ويكون خير خلف له  
ويطلق عليها ايضاً « خلافة الامة » باعتبار نسبتها اليها ،

يعني الوكالة والنيابة عن الامة الاسلامية . وتحصل هذه عند اقترانها بانتخاب الامة وبيعته برضاها واختيارها . ويقال للخلافة الجامعة لهاتين الجهتين خلافة كاملة وحقيقية

يفهم من هذا انه يجب لان يكون المرء خليفة حقاً ان يكون جامعاً لشروط الخلافة بتمامها اولاً ، وان يحرز الخلافة ويحلس في مقامها بانتخاب الامة وبيعته برضاها ثانياً . ثم ان يكون خالياً من الاغراض الدنيوية والميول الشخصية ولا ينحرف مقدار ذرة عن سنن العدل والشريعة وان يعامل الناس كاب ذي شفقة وان يكون على اتم الحياء عند اجراء وظائف الخلافة وبالاختصار ان يسلك مسلك النبي الكريم بكل اعماله وحركاته ، فاذا وقع عكس القضية فلا يصح القول عنه انه خليفة رسول الله ولا يقبل خلافته النبي الرحيم

اما الخلافة الصورية وان كانت بصورتها الظاهرية على شكل الخلافة ولكنها في الحقيقة لا تكون خلافة بل عبارة عن ملك وسلطنة وتحكم وتسلط . يكون هذا اما بعدم جمعه لشروط الخلافة او بالحصول عليه من طريق القهر والاستيلاء والجبر والتغلب . وخلافة الخلفاء الاموية والعباسية هي من هذا القبيل كما بينه محققوا اهل السنة بالاجماع . وهؤلاء لم يكونوا في الحقيقة خلفاء ، بل كانوا ملوكا وسلاطين كما صرح به اكبر الكتب الكلامية والفقهية كـ ( المسيرة ) و ( تعديل العلوم ) . ويستثنى من بينهم واحد وهو ( عمر بن عبد العزيز ) الشهير بصلاحه وعدله . وقد

أخذه بعض العلماء بالخلفاء الراشدين لاقتفائه تماماً أثر النبي عليه  
صلوات الله في أيام خلافته

ولا شك ان حديث صاحب الرسالة العظمى « الخلافة بعدي  
ثلاثون سنة . . . » هي من المعجزات الباهرات واخبار عن  
الغيب . وقد ايدته الحقائق التاريخية وشئونها . وفي الحقيقة ان من  
تتبع التاريخ جيداً يرى ان الخلافة الحقيقية المذكورة هي خلافة  
الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم اعتباراً من ابي بكر الصديق  
رضي الله عنه الى وفاة الخليفة الرابع الامام علي كرم الله وجهه  
او انها تختم بخلافة سيدنا الحسن التي دامت ستة اشهر . وجرت  
بعدهم قاعدة « الحكم لمن غلب » . وانتقل الحكم الى السيف والقوة  
وتأسست حقيقة السلطنة القاهرة التي اشار عليه الصلاة والسلام  
اليها بقوله « ملكاً عضواً »

ان التعريفات السالفة هي تعريفات الخلافة الحقيقية لا الخلافة  
الصورية التي هي عبارة عن الملك والسلطنة ، اي ان الخلافة  
الصورية خارجة عن هذه التعريفات ، لانها لم تجمع شروط الخلافة  
الحقيقية . وان الشريعة الاسلامية لا تقبل ولا تحجز حكومة  
شارها السلطة القاهرة . ونسبة هذه الى الاسلام تعد تحقيراً له  
ونقيصة في شأنه . ولذلك تكلم العلامة صدر الشريعة في اصحاب  
هذه الخلافة في ( تعديل العلوم ) وطعن طعناً شنيعاً لم نجسر نحن  
على نقله هنا . واكتفينا بنقل ما جاء بالقرآن الكريم مما دار بين الله  
سبحانه وسيدنا ابراهيم عليه السلام من الكلام لما يتضمنه من  
المرايا السامية :

قال الله تعالى جلت عظمته لابراهيم عليه السلام : ( اني  
جاءتك للناس اماماً ) ، قال ابراهيم عليه السلام طالباً منه تعالى :  
( ومن ذريتي ) قال تعالى : ( لا ينال عهدي الظالمين )

يتضح من هذا ان الملك والسلطنة التي هي عبارة عن الظلم  
والاعتساف لم تسوغها الشريعة الاسلامية اصلاً . ومع هذا تسميتها  
بالخلافة لم تكن الا لانها في حكم الخلافة ، اي ان الملوك والسلاطين  
كانوا يعينون القضاة والولاة عنهم وان الاحكام والاوامر والنواهي  
الصادرة منهم والموافقة للشرع الشريف ولقانون العدل كانت  
معتبرة بحسب الضرورة وهذا وجه تسميتها هذه الخلافة بالخلافة  
الحكيمة

### شروط الخلافة

يشترط لان يكون الشخص اهلاً للخلافة ومستحقاً لها ان  
يكون جامعاً للصفات المطلوبة والشروط اللازمة لها . والشروط  
المتفق عليها عند جمهور اهل السنة هي :

ان يكون مسلماً ، حراً ، عاقلاً ، بالغاً ، ذكراً ، سليماً في  
جوانبه واعضائه ، كفواً ، عالماً ، شجاعاً ، عادلاً ، قرشياً  
اما كون الشروط الستة الاول شروطاً لاهلية الخلافة  
واستحقاقها . فلا يحتاج الى البيان لان من لم يتصف بها لا يكون  
قادراً على ايفاء وظيفة الخلافة بالبداهة . واما الكفاية فالمراد منها

ان يكون صاحب رأي وتدير وصاحب رشد وسياسة في عيشه  
امور البلاد ورؤية مصالح العباد وان يكون صاحب نفوذ وقدره  
وشوكة وسطوة في تنفيذ الاحكام عليهم . واما العلم فالمراد منه عند  
الجمهور كما صرح في (المواقف) ، وعند الشافعية ان يكون مجتهداً  
في الاصول والفروع ليقوم بامور الدين ، متمكناً من اقامة الحجج  
وحل الشبهة ، فلا يكفي ان يكون عالماً بسيطاً . واما عند الحنفية  
فلا يشترط ان يكون مجتهداً فيكون عندهم ان يكون عالماً بالاحكام  
الشرعية ومصالح الخلافة

واما العدالة فالمراد بها هنا ان يكون الخليفة صاحب استقامة  
في السيرة والسلوك وان يكون متجنباً عن الافعال والاحوال  
الموجبة للفسق والفجور فكما لا يكون الظالم والغدار مستحقاً لها  
لا يكون المتصف بالفسق والفجور اهلاً لها . قالت الأئمة : ان مثل  
اجلاس المتصف بالظلم والاعتساف على كرسي الخلافة وتسليم  
العباد له كمثل تسليم قطيعة غنم للذئب وجعله راعياً لها بلا فرق .  
واقوى برهان في هذا المقام ، كما ذكرنا سابقاً في مبحث الامامة  
رده سبحانه وتعالى على ابراهيم خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام .  
لما طلب منه تعالى ان يجعل اماماً ايضاً من ذريته بقوله عليه السلام :  
(ومن ذريتي) بقوله عز وجل : ( لا ينال عهدي الظالمين ) اي  
لا يصل امامي الى الظالمين

والمقصد الاساسي من نصب الخليفة والامام هو دفع ظلم  
الظالم لا تسليط الظلم على الناس . فلذا لا يجوز عند علماء الاسلام  
كافة انتخاب من هو معروف بالظلم والاعتساف خليفة ونصبه .

والخليفة الذي ارتكب الظلم بعد خلافته يستحق العزل بالاتفاق .  
وعند قدماء الشافعية وعلى رأسهم امامهم انه ينزل ولو لم  
تعزله الامة

وعند بعض العلماء ان العدل ليس من شروط صحة الخلافة  
عند ائمة الحنفية . فتصح خلافة الفاسق مع الكراهة ويجوز عندهم  
تقليد الوظائف منه كاقضاء والولاية . ولكن هذا القول ليس  
بصواب ، لان ابن همام من اكابر محققي فقهاء الحنفية صرح في  
( المسامرة ) وكذا صدر الشريعة صرح في كتابه الجليل ( تعديل  
العلوم ) بان العدالة شرط في صحتها عند ائمة الحنفية ايضاً

نعم ان هذا الشرط ليس شرطاً للملك والسلطنة ، لانها لم  
تؤسس على الاختيار والبيعة ، بل على القوة والقهر والغلبة فيجب  
هنا ان لا يخلط بين الخلافة والسلطنة ، لان الخلافة الحقيقية شيء  
والسلطنة شيء آخر

### الترقيش في شرط ( القرشية )

المراد من القرشية هو ان يكون الخليفة من اولاد قبيلة  
قريش . ويطلق « القريش » على بني النضر بن كنانة . وهذه  
القبيلة كانت صاحبة نفوذ وشوكة بين قبائل العرب . وحضرة  
صاحب الرسالة وبنو هاشم وبنو امية وبنو العباس كلهم منها  
الخوارج واكثر علماء المعتزلة لا يسمون شرط كون الخليفة  
من اولادها ويقولون : « لا دخل للنسب في امر يعود للامة  
كالخلافة » . انما هذا الشرط على قول اهل السنة . وائمة المذاهب



جميعاً كالحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي متفقون في اشتراط هذا في الخليفة والامام . وسندهم فيه الحديث الشريف ( الأئمة من قریش ) . والامام محمد الدين عمر النسفي المشهور بـ « مفتي الثقلين » - وهو من اكبر فحول علماء تركستان واحد اساتذة انفقهاء الحنفية في الاصول والفروع والمتوفي ببلدة سمرقند بتاريخ ( ٥٣٧ ) - يقول في كتابه المنسمى بـ « العقائد النسفية » ، الذي يدرس منذ الاعصار في المدارس الاسلامية ولم يزل يدرس في مدارس الاساتذة ، في شرط القرشية ( ويكون من قریش ولا يجوز من غيرهم )

فالحالة تصبح هنا معضلة . لان علماء اهل السنة يقولون من جهة أنه يجب نصب الامام على الامة الاسلامية ومن جهة ثانية لا يجوزون امامة من لم يستجمع الشروط المذكورة آنفاً ولا سيما الشرط الاخير . وعلى هذا التقدير فالمسلمون عامة اذا لم ينصبوا عليهم اماماً يكونوا آئمين ، واذا نصبوا اماماً لم يستجمع الشروط اللازمة ولم يكن صاحب شوكة ونفوذ على الخلق من اولاد قریش لعدم وجود من استجمعها منها يكونون آئمين ايضاً

فلم تكن هذه الشروط ولا سيما شرط القرشية سوى انها وقعت الامة الاسلامية في الاثم منذ العصور . فلذا يقول الملازمة التفازاني في ( شرح العقائد النسفية ) : « ان الامر اصبح معضلاً بعد الخلفاء العباسيين » . وعليه فما العمل في رفع هذا الاشكال وتخليص المسلمين من الاثم ؟

يقول الامام الاجل القاضي عضد الدين في كتابه الشهير بـ « المواقف » ، الذي هو اهم كتب اهل السنة واجلها ، رداً على

هذا الاعتراض الوارد من المخالفين : « ان وجوب نصب الامام على المسلمين اذا وجد شخص مستجمع شروط الامة ، والا فلا يجب » . ويقوي الشارح العلامة السيد الشريف الجرجاني هذا الجواب بسكوته . [ شرح المواقف - المجلد الثالث . صفحة ٢٦٤ ] ولكن برد هنا سؤال وهو : ألا تبقى البلاد في الحالة الفوضى والامة في الاختلال على هذه الصورة ؟ نعم ولا شك انه اذا لم تؤسس الحكومة وبقيت الامة في حالة فوضى وليس لها من رأسها تبقى البلاد في فوضى والامة في اختلال . لكن صاحب المواقف لم يرد هذا ، بل أراد أن يقول : « اذا لم يمكن نصب امام ، أي خليفة حقيقي مستجمع للشروط اللازمة فيسقط وجوب نصبه بهذا المعنى . ولا يفهم منه القول بعدم الوجوب أصلاً حتى يرد هذا السؤال عليه فيجب نصب شخص وتأسيس حكومة ولكن لا يقال لهذا خلافة ، ولا لرئيسها خليفة بمعنى الامام . ولا أم على الامة اسلامية لهذا »

قال المحقق الشهير واكبر علماء تركستان صدر الشريعة - المتوفى سنة ٧٤٧ هـ بخارى - في كتابه « تعديل العلوم » ، بعد أن ذكر شروط الخلافة وصرح بأنها ختمت في الثلاثين سنة وتأسست بعدها السلطنة التي هي عبارة عن الرأسة الدنيوية والتملب : « وسقط من الشرائط ما تسقطه الضرورة ، ثم في زماننا سقطت القرشية أيضاً »

والحقيقة ان الحكمة والعلة في شرط القرشية في الخلافة كون قبيلة قريش من اشرف القبائل العربية واكبرها نفوذاً عليها .

ولزوال سطوتها وشوكتها بمرور الايام بثباتاً لم يبق لهذا الشرط حكم بالضرورة . ولهذا أجاز العلماء الموجودون انتقال الخلافة الى السلطان سليم الاول سنة ( ٩٢٣ ) حين أتى من مصر بـ ( المتوكل على الله ) آخر الخلفاء العباسيين في جامع ايا صوفية وتنازل هذا عنها للسلطان المذكور . ويجب أن لا ننسى أن هذه الخلافة لم تكن خلافة حقيقية ، بل خلافة صورية وحكّية

وللسبب ذاته ايضاً أن الشريف حسيناً ، في زماننا ، لما ادعى الخلافة وأعلن انه قرشي وهاشمي ، لم يعبأ به أحد لا في العالم الاسلامي ولا في نفس جزيرة العرب . مع انه لما أعلن مجلس الامة الكبير اجلاس حضرة عبد المجيد على مقام الخلافة ارتفعت أصوات البيعة والاجابة من جميع انحاء العالم الاسلامي ان لم يكن فعلاً فقولاً . ولهذا حصر مجلس الامة الكبير الخلافة في الاسرة العثمانية موافقاً للحكمة . العلة هي نفس العلة . انما الذي تغير هو المظهرية ، لا العلة والحكمة

هذه هي شروط الخلافة الحقيقية ولذا لا يجوز انتخاب من لم يكن مستجمعاً اياها وتعيينه خليفة . ولا تشمل على الخلافة الصورية والحكّية التي هي عبارة عن الملك والسلطنة ، أي انه لا يبحث عن وجود هذه الشروط في الخلافة الحكّية ولا يشترط لوجودها وجودها ، لان هذه الخلافة الصورية ليست في الحقيقة خلافة ، بل خلافة ظاهرية وحكّية كما قلنا سابقاً وهي مستندة الى الجبر والقوة والقهر والغلبة . ويتبين من هذا فرق بين الخلافة الحقيقية والخلافة الصورية والحكّية باعتبار هذه

الشروط وبعدم اعتبارها . وهذا الفرق مهم جداً . وله علاقة  
بمسألة جواز تفريق السلطنة عن الخلافة أو عدم جوازه التي  
سنبحث عنها قريباً

— ٤ —

### كيفية اكتساب الخلافة

وكونها من نوع عقد الوكالة

ان ما ونحنه الى الآن كله هو على تقدير كون المراد من  
لفظة ( الخلافة ) الحاصل بالمصدر ، أعني به الصفة الحاصلة لشخص  
الخليفة من كونه خليفة . وانشرع الان الى بيان كيفية اكتساب  
هذه الصفة وبيان ماهية الخلافة الفقهية بالمعنى المصدري ، يعني كون  
الشخص خليفة

اذا استجمع شخص في ذاته صفات الخلافة وشروطها اكثر  
من غيره هل يصح له أن يصير خليفة من تلقاء نفسه برأيه  
وارادته ؟ لا يصير قطعاً . حتى لو فرضنا وجود شخص واحد  
فقط في الدنيا مستجمع لشروطها لا يصير خليفة بمجرد تفرد  
بين الناس . وعلماء أهل السنة كافة متفقة في هذا . لان الشريعة  
الاسلامية لم تمنح لاحد صلاحية التصرف على العامة رأساً . ولا  
يحق له التصرف فيها ما لم تخوله الامة هذه الصلاحية . فلا حق  
لاحد أصلاً أن يدعيه من تلقاء نفسه . فقد تلقى الفقهاء الخلافة  
واعتبروها نوعاً من انواع العقود بين الامة الاسلامية وبين

الخليفة كما ذكر في الكتب الفقهية المعتبرة عامة وفي الكتاب المعروف بـ ( الاحكام السلطانية ) للإمام الماوردي من اعظم الفقهاء الشافعية خاصة ، أي أن الخلافة عقد يتعقد بالإيجاب والقبول فيما بينهما في نظر الفقه والحقوق الاسلامية . بل من نوع عقد الوكالة . فكما لا يسوغ لاحد أن يجري وظيفة الوكالة من تلقاء نفسه من غير تفويض ، لا يسوغ كذلك لاحد أياً كان أن يقوم بوظائف الخلافة رأساً اذا لم يفوضها الامة . لان الامور التي يقوم بها الخليفة هي في ذاتها أمور الامة ومن الامور المشتركة بينها . فاذا فوضت الامة أمورها هذه بصورة خاصة الى من يرى عنده الاهلية بالإيجاب وهو تمهدها بان يقوم بها يكون حينئذ خليفة . ويقال لهذا العقد المنعقد بالإيجاب والقبول ( خلافة ) . ولم يكن عقد الوكالة شيئاً غير هذا . لان الفقهاء عرفوا الوكالة في علم الفقه بـ « أن يفوض أحد أمره للآخر وأن يقيمه مقامه » [ انظر الى المادة ١٤٤٩ من المجلة ]

ولكون الخلافة من نوع عقد الوكالة يقول جمهور أهل السنة : « ان العدة في انعقاد الخلافة هي المشورة ، أي الانتخاب والبيعة بالمشاورة » . ومعنى « البيعة » في الاصل هي الصفقة في معاملة البيع والشراء ، أي إيجاب البائع بوضع يده في يد المشتري قائلاً له : « بعته منك ، بارك الله لك فيه » . ثم صارت عرفاً في إيجاب عقد الخلافة وتفويض صفتها وأمورها للخليفة بهذه العلاقة ونظراً لماهية الخلافة هذه ولاصول الانتخاب العام كان يجب أن يدخل في أمر الانتخاب والبيعة كل فرد بذاته أو بالنيابة ،

ولكن لاتساع البلاد الاسلامية يتعذر اجراء هذه القاعدة ويستلزم التفرقة بين المسلمين ، ان قلنا بانتخاب خلفاء متعددة في مختلف البلدان . ولا يجوز شرعاً انتخاب أكثر من واحد للخلافة في زمن واحد . ولذا قال الفقهاء بأن انتخاب أهل الحل والعقد الموجودين في مقر الخليفة وبيعهم فقط يكفي ويقوم مقام عموم أفراد الأمة وبيعهم . ولم يعين عدد أولئك . فيكفي أن يكونوا بمقدار يمكن القول عنهم بأنهم « جماعة » عند بعض الفقهاء الحنفية . والبعض الآخر قال - كما ذكر في ( الاحكام السلطانية ) الذي سبق ذكره - يجب أن يدخل بينهم اناس من أهل الحل والعقد الموجودين بمراكز الولايات على الأقل . ولكن القول الاول هو المختار . لان حضرات الصحابة الكرام ( رضي الله عنهم ) فعلوا هكذا . ولذلك انعقد عقد الخلافة بانتخاب أهل الحل والعقد الموجودين في الحاضرة وبيعهم وخدمهم ويتم . ومن ثم يجب على كافة المسلمين الموجودين على سطح الارض ان يعتبروه خليفة وأن يطيعوه

وتنعقد أيضاً باستخلاف الخليفة من يخلفه ، أي تعيينه ولياً للعهد . كما استخلف سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه سيدنا عمر وعينه ولياً للعهد وعرضه على الأمة . ومن هنا يستدل على استحسان عرض الأمر على أهل الحل والعقد عند تعيين ولي للعهد . انما هل هذا لازم ؟ انه عند الشافعية غير لازم . لانهم يقولون ان الخليفة يجري هذا حسب وكالته عن الأمة وبالإضافة لها . ومع هذا فإنهم يشترطون أن يكون ولي العهد مستجمعاً

شروط الخلافة تماماً كما أن نفس الخليفة الذي يعين ولي العهد يجب أيضاً أن يكون مستجمعاً هذه الشروط ، كما ذكر في ( مغني المحتاج في شرح المنهاج ) وهو من أهم كتب الشافعية المعتبرة . فلا يعتبر تعيين الخليفة الجاهل الفاسق ولي عهد له ولا يكون صحيحاً ولو كان هذا مستجمعاً للشروط [ مغني المحتاج : المجلد الرابع : ص ١٢٥ ] والحاصل أنه يوجد طريقان للخلافة ، أحدهما : بيعه أهل الحل والعقد ، والثانية : استخلاف الخليفة بذاته من يخلفه الاولى هي الاصل والعمدة ، والاخرى هي فرع لها . وعلى كلا الطريقتين يجب ان يكون المنتخب للخلافة مستجمعاً الشروط المذكورة سابقاً وإذا كان المرشحون لها أكثر من واحد لم يكن السن سبباً للرجحان ، بل يجب ان يرجح الاصلح والارشد بينهم وينتخب . والخلافة لا تنتقل بالارث بيتاً . لانها وكالة وهي لا تورث في زمن من الازمان . ولهذا فالجلس الكبير الملي اختار العلم والاصلح من آل عثمان وانتخبه للخلافة وبايعه بها . وكان هذا القرار من نوع احياء الاساسات الشرعية التي كانت معطلة منذ العصور . ويستحق المجلس التهنئة والاحترام بعمله هذا

وزي الكتب المعتبرة في انعقاد ( الامامة ) طريقاً ثالثاً وهو استحصالها بالقهر والاستيلاء . ولكن هذه لم تكن خلافة حقيقية ، بل ملك وسلطنة وتغلب كما سبق ذكره مراراً . وفي التغلب يكون القول للسيف والحكم للغالب ضرورة . وجاء في ( المسيرة ) انه اذا خرج متغلب آخر على المتغلب الذي جلس على سرير الملك وغلبه فالمتغلب الاول ينزل بسبب زوال نفوذه وقدرته ويقوم الثاني

مقامه ويصير اماماً . واطلاق اسم ( الامام ) على هؤلاء المتغلبة وعلى الملوك والسلاطين مطلقاً باعتبار معناه الاعم . لان لفظة ( الامام ) في الكتب الفقهية تستعمل أعم من لفظة ( الخليفة ) ، أي أن الفقهاء كما أنهم يعبرون عن الخليفة الحقيقي بالامام ، كذلك يطلقون هذا الاسم على السلاطين والملوك الذين ليسوا بخلفاء في الحقيقة . وكذلك يفسرون ( الخليفة ) بكتب اللغة ويترجمونه بالسلطان الأعظم وعلمك الملوك . وقد قلنا آنفاً ان هذه الاطلاقات كلها تكون حسب المعنى العربي وليس المعنى الشرعي . ويجب أن لا يغفل عن هذا ، لان أدنى غفلة توقع الانسان في أكبر الخطايا ، مثل ما يدور في بومنا هذا من الأفكار المنلوطة والاوهام الفاحشة في هذه المسئلة وسببها جهل هذه الحقيقة

ولكون الخلافة - كما شرحنا - من نوع عقد الوكالة اعتبر فيها جهان ، الاولى : خلافة النبوة وهي النيابة عن حضرة النبي الكريم ، الثانية : خلافة الأمة وهي النيابة عن الأمة الاسلامية [ انظر شرح المساعد ، المجلد الثاني ، ص : ٢٠٦ ] . وهذا الاعتبار فالخليفة الحقيقي من جهة نائب النبي عليه الصلاة والسلام وخلفه ، ومن جهة أخرى وكيل الأمة . ولأن الموكل له حق عزل وكيله اذا أساء التصرف في وظيفته - حسب القاعدة - يجوز شرعاً عزل الأمة للخليفة اذا أساء العمل في وظيفته . ولو لم يكن الخليفة وكيل الأمة لما جاز خلعه شرعاً

وخلاصة القول انه لما كانت الخلافة نوعاً من الوكالة فتجري فيها أحكام الوكالة كما صرح بالكتب الفقهية . منها أن الخلافة



لا يورث . ومنها أنه اذا خلع أو توفي فلا ينزل وكلاء الدولة  
والمأمورون الذين نصبوا من قبله . لان الوكلاء ومأموري  
الحكومة ، وان كانوا في الظاهر وكلاء الخليفة ، لكنهم في الحقيقة  
وكلاء الامة . ومن القواعد الفقهية ان وكيل الوكيل بالاذن هو  
في الحقيقة وكيل الموكل ، لا وكيل الوكيل الاول . ولذلك اذا عزل  
الوكيل الاول او مات فلا ينزل الوكيل الثاني . [ انظر المجلة .  
المادتين : ١٤٦٦ و ١٥٢٩ ] . ومنها لا تعتبر شرعاً تصرفات الخليفة  
التي تؤدي الى محض ضرر الامة . فلا يسوغ للخليفة ، مثلاً ، ان  
يملك شيئاً من الاموال والاراضي الاميرية بلا بدل ولو كان من  
أنحس الاشياء ولا ان يهبه لاحد ، لان تصرفات الوكيل لضرر  
الموكل لا تصير معتبرة وناقذة اذا لم يكن حائزاً اذنه . والخليفة ليس  
مأذوناً بهذه التصرفات المضرّة لا صراحة ولا دلالة

قال الامام شمس الائمة السرخسي ، احد سادات الفقهاء  
الخنفية ، في كتابه الحليل المعروف « مبسوط السرخسي » في  
مبحث اللقيط : ( ان امام المسلمين هو النائب عنهم في استيفاء  
حقوقهم . وحق المسلمين هو فيما يعود عليهم نفعه . فلا يحق لامام  
المسلمين ان يعفو القاتل من القصاص بلا بدل . لانه نصب لمقام  
الامامة لاجل استيفاء حقوق المسلمين ، لا لابطالها ) (١)

---

(١) والعلامة شمس الائمة هو من علماء ما وراء النهر . ولد في بلدة  
( سرخس ) وتوفي سنة ٤٨٣ للهجرة . وهو امام الفقهاء الخنفية الذين اتوا  
بعده في علم اصول الفقه وفروعه ومن الاساتذة الخنفية الذين احرزوا مرتبة  
الاجتهاد . ولا يمكن للانسان الا يتحير من مقدرته الخارقة للعادة وقوته في  
حافظته . وكان امير خوارزم قد سجنه لما نصحه وشدد عليه القول بما كان

## الغاية من الخلافة ووظيفتها وتبعاتها

الخلافة ليست مقصودة بالذات ، بل انها عبارة عن واسطة توصل الى المطلوب . لان الخلافة والامامة هي الحكومة ، كما صرحنا آنفاً ، وليست شيئاً سواها . فالغاية من الخلافة هي توزيع العدل بين الامة الاسلامية وصون حقوقها وتأمين سعادتها . ولم يكن غاية الشريعة الاسلامية ايضاً سوى ذلك . وقد جاء في القرآن الحكيم : ( يا داود انا جعلناك في الارض خليفة فاحكم بين الناس بالحق ) . والذين لهم وقوف باصول الفقه وعلم المعاني يعلمون ان الحكم المقارن بالحق في هذه الآية ، اعني به العدالة ، يفرع ويرتب على الخلافة بالفاء التعقيبية والتفريعية

ويفهم جلياً من عبارة هذا النص المبين وسوقه ان مقصد الشارع من الخلافة هو صون حقوق الناس بتأسيس حكومة

---

يجريه من المظالم ولم يأذنه باصطحاب كتاب ولو في اللغة . سوى انه اذن له بالقاء الدروس على طلابه الواقفين خارج النافذة من ظهر القلب بناء على شفاعته بعض اكابر القوم . انظروا الى تلك المقدرة الطيبة وقوة الحافظة وسمتها عنده ، فقد كان تلاميذه تأتي اليه وتستلم منه ما يلقى عليهم وهم خارج النافذة دون ان يراجع كتاباً ولم يكن عنده شيء من الكتب حتى أنهم جمعو عنه كتابه المسمى بـ ( المبسوط ) في خمسة عشر مجلداً يحتوي كل مجلد على اربع مئة صحيفة كبيرة . وهذا الكتاب من اجل الكتب واجمها واكثرها فيضاً واتخذ سنداً عند جميع الفقهاء . ولو لم يذكر هو نفسه صراحة في مواضع متعددة من كتابه المذكور تلقينه من ظهر القلب اثناء وجوده بالسجن لما سهل تصديقه

قاضية ، عادلة . وتكون وظيفة الخليفة صرف المقدرة لاستحصال هذه الغاية . وتقسم هذه الوظيفة الى قسمين ، احدهما دينية والاخرى دنيوية . فالاولى هي اعلاء الفضائل الاسلامية والحفاظ على الشرعية واقامة الشعائر الدينية وخدمة انتشار الاسلام وترقيته ، والثانية هي : ان يقوم بوظائف معلومة لدى دولة متمدنة بكل اهتمام واعتناء

ولا همال ووظائف الامامة هذه - التي بينها تلمخيصاً - منذ العصور ، آلت المدنية الاسلامية التي كانت تخطف الابصار قبلاً الى الاضمحلال والزوال واختلت الكمالات الاسلامية التي كانت تعد بدرجة فوق البشرية ، بالكلية وحرم الخلق من نور العرفان بالمرّة وامتلأت الاذهان بالخيالات والاباطيل عوضاً عن الحقائق الشرعية الى درجة ان العالم الاسلامي عم فيه الجهل الطام واستولى عليه التعصب الاعمى وبقيت الامة الاسلامية في الفقر والفاقة والذل والسفالة بهذه الاسباب

\*\*\*

### مسئولية الخليفة

اما مسؤولية الخليفة فهي عظيمة جداً . ولا احد في الاسلام يخلو من المسؤولية اصلاً . كل فرد يسأل عن افعاله واقواله حسب درجته . وكما انه مسئول عن واجباته امام الحق سبحانه فانه مسئول ايضاً عن واجباته تجاه ابناء جنسه . وقد قال صاحب الرسالة الاعظم في احد احاديثه الطويلة المتفق على صحتها عند العلماء :

(كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالامام راع وهو مسئول عن رعيته )

والقول في القانون الاساسي العثماني ( ان ذات الحضرة السلطانية مقدسة وغير مسئولة ) مأخوذ من قوانين اوربا الاساسية ومخالف للشرع الشريف كلياً . لانه لا يقدر شخص اياً كان في الاسلام . والمقدس هو الله جل شأنه . واذا وجد في الاسلام شيء مقدس عائد للانسان فهو الحقوق فقط . وذا لسكونها وديعة الهية . لان حق كل فرد هو امانة الهية اودعها عنده . ولهذا وجب حتما احترام الشخص حق غيره ، بل وحق نفسه ايضاً . ولذا ايضاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - في بيانه اشدية عذاب الامام الظالم ، يوم القيامة ، الذي ضيع حقوق الناس وانخذلها وسيلة لقضاء مآربه الشخصية وآماله الخسيسة - : ( اشد الناس عذاباً يوم القيامة امام جائر )

وكما ان الخليفة مسئول عند الله يوم القيامة ، كذلك مسئول في الدنيا عن اقواله وافعاله حقوقاً وجزاء كسائر آحاد الامة سواء بسواء . ان القدماء من ملوك اوربا اعتبروا ملاكاً لكثير من الحقوق المقدسة . ولكن الاسلامية لا تعتبر هذه الخرافات . ولا فرق فيها بين الخليفة وبين سائر الافراد حقوقاً . وقد استنسبنا نقل هذه الحقيقة التاريخية لندرى مقدار مسؤولية الخليفة :

ذكر في « المستصفي » في علم اصول الفقه للامام الفزالي وفي الكتب الاصولية الاخر ان الخليفة الثاني عمر الفاروق رضي الله عنه ارسل محضره الى امرأة حامل لاحضاره اياها في مجلسه

ليستجوبها في تهمة عزيت اليها . فلما رأت الحضر واطلعت على الامر أخذها خوف شديد حتى اسقطت جنبها وبلغ خبرها اليه . وكان عثمان وعبد الرحمن بن عوف عنده حينئذ وسألها عن رأيها في حكم هذه الحادثة المتعلقة بنفسه فاجابا بـ « ان لك حق التأديب حسب ولايتك العامة ، فلا يجب عليك شيء »

ولم يقتنع الفاروق برأيها هذا فقصها ورأيها فيها على الامام علي ( كرم الله وجهه ) وطلب رأيه فيها . فاجابه الامام قائلا : « ان كان هذا رأيها عن اجتهاد فانها قد اخطأت . وان قالاه عن غير اجتهاد فقد خدعاك . نعم انك لست بأثم ولكنه يجب عليك أن تؤدي دية الجنين » وقبل عمر منه هذا الرأي

ولا يخفى على من عندهم اقل اطلاع على تاريخ الاسلام ما اصاب عثمان من العاقبة الفاجعة - وهو خليفة محترم ومبارك - بسبب ظلم الولاة واعتسافهم الذين نصبهم . ولا يظن ان الذين قتلوه واستشهدوه كانوا من طبقة العوام والرعاع . فقد كان بينهم امثال ابن ابي بكر رضي الله عنه وهو من المشهورين بالزهد والتقوى ومن خواص الرجال

### الولاية العامة وسلطة الامة

يطلق عند الفقهاء ( الولاية العامة ) على القوة الموجودة عند الخليفة وعلى صلاحية التصرف العام على الخلق . والخليفة يأخذ

هذه القوة من الامة رأساً . وهذه القوة وهذه السلطة هي حق الامة نفسها . وهي تفوضها الخليفة بالبيعة . كما أن الموكل يفوض وكيله حق تصرفاته في اشغاله بعقد الوكالة ، ثم يؤيد الشرع الشريف هذا الحق ويؤكد كده . ولا فرق بين الخليفة وبين الوكيل من جهة الحقوق اصلاً . واستحقاق الخليفة التصرف العام على المسلمين كما اوضحناه سابقاً في تعريف الخلافة عن (المسيرة) للامام ابن الهمام ، لا يحصل الا بهذه الطريقة

وتعرف الولاية في علم الفقه بقولهم : « انفاذ القول على الغير شاء او ابى » . ولا حق لاحد في الشريعة الاسلامية اصلاً ان ينفذ قوله وتصرفه بذاته على الغير مطلقاً الا الاب . وكل فرد من الافراد يملك الحرية الكاملة في افعاله واقواله وحق تصرفه في امواله واملاكه كيف شاء

وكل فرد له ثلاثة انواع من الحقوق الاصلية في الاسلام ؛ اولها : مصونية النفس والعرض ، ويطلق عليه حق العصمة ، وثانيها : حق الحرية ، وثالثها : حق الملكية . هذه الحقوق الثلاثة الاصلية من ضروريات حق الحياة . وليس لاحد ان ينزع هذه الحقوق من الافراد ، ويجب على كل فرد ان يحترمها ، بل ويجب على كل صاحب حق ان يحسن استعمال هذه الحقوق

اما ولاية الاب على اولاده الصغار ، فهذه نشأت عن الشفقة الكاملة الموجودة عنده حسب الفطرة بمحض الابوة ولنفع الولد . ولذا ان الاب لا يحق له التصرف بما يضر الولد . ومع هذا فلا يجوز هذا الحق الا الى ان يصل الولد سن البلوغ ويسقط بعده

ولا يبقى له حق الولاية عليه . فلم يكن حق وولاية وتصرف لفرد لا للاب ولا لغيره ، على فرد عاقل بالغ ، اللهم الا اذا فرض له الولاية بسبب شرعي كعقد الوكالة . وعندئذ يجري التصرف حسب هذا السبب الشرعي ويشترط عليه احترام القيود والشروط المعينة من جانب مفوض الولاية . وعلى تقدير عدم احترامه ورعايته يكون تصرفه غير معتبر ويعد فضولياً .

ويقال لولاية الاب على اولاده الصغار « ولاية ذاتية » لانعائنها عن الوصف الذاتي الخاص بالابوة . ويطلق على ولاية الوصي والوكيل والمتولي « ولاية غير ذاتية » ، او « ولاية تفويضية » لكونها مفوضة لهم بعقد شرعي على صورة مخصوصة ولم تكن ناشئة عن وصف ذاتي . وولاية ( الحكم ) - بفتح الحاء - من هذا القبيل ومن نوع ولاية التفويض . لانها مفوضة من قبل المتخاصمين اللذين هما صاحبا الولاية . واذا لم يكن بينهما تفويض برضاهاما فحكمه لم يكن له اقل اثر ويكون فضولياً ولا يعتبر نافذاً شرعاً

ولاية الخليفة من هذا النوع ايضاً ، اي انها ولاية تفويضية وهي مفوضة له من جانب اهل الحل والعقد باسم الامة الاسلامية بعقد الخلافة والبيعة . ويطلق عليها « ولاية عامة » لكونها تشمل وتعم امور العامة ومصالح افراد الامة كافة . ويقال لولاية الاب والوصي والوكيل وامثالهم « ولاية خاصة » ، لان ولايتهم خاصة بأفراد معينة وبأشغال محدودة . اما ولاية المأمورين ، كالقضاة والولاة ، فلم تكن عامة بصورة مطلقة ، بل هي عامة من

جهة وخاصة من جهة اخرى : عامة باعتبار شمولها الافراد الموجودة في منطقة مأمورياتهم ، وخاصة بعدم شمولها الافراد الخارجة عن هذه المنطقة وبانحصارها في بعض الامور فقط . وهؤلاء ايضاً قد فوضوا ولايتهم في الحقيقة من الامة بواسطة الخليفة ولو كان تفويضهم وأخذهم منه في الظاهر

ولكون ولاية الخليفة العامة من نوع الولاية التفويضية يسقط حق ولايته على الامة اذا حدث خلع او فراغ من الخلافة . ولا يبقى بينه وبين سائر افراد الامة فرق اصلاً بهذا الاعتبار . لانه في الحقيقة ، لم يكن مالكا هذه الولاية قبل خلافته وكان احرازه اياها بعقد الخلافة . فمن البديهي انه رجع الى ما كان عليه قبلاً عند وقوع الخلع والفراغ والاستقالة

ويستنتج من هذه الحقائق الفقهية ان الولاية العامة التي حازها الخليفة هي محصلة من السلطات والولايات الفردية ومأخوذة رأساً من الامة . وهي في ذاتها حق الامة ومالها الخاص . ولم تعد لفرد من الافراد باعتبار فرديته ، بل انها حق الهيئة الاجتماعية الاسلامية . وليس لفرد ، بل لجماعة ان يملكها . ولكل فرد فيها نصيب . هي كل وحدة شائعة بين الافراد عموماً . ولا تنحصر ولا تختص بفرد من الافراد ولا بجماعة . وهذه هي حقيقة ما يتضمنه مفهوم « سلطة الامة » ، ومعناها ( ولاية الامة العامة ) ليس غير

اما ما حازه الملوك والسلاطين من القوة والولاية ، فانها لم تكن الولاية العامة المشروعة التي بينها الفقه ، بل هي سلطة وقهر



وتغلب وجبر وتسلط ، مردودة ومذمومة بنظر الشرع . ولم يكن لها قاعدة ولا شبهها . وإذا كانت لها قاعدة فليست هي الا السيف . وكلمة ( سلطان ) في الاصل بمعنى القهر والسلطنة والتسلط . قيل له ( سلطاناً ) لكونه مسلطاً على عباد الله وبلية عليهم . ولزوم الطاعة له ونفاذ تصرفه ناشيء عن الضرورة وانزال الرأس للقوة . والا فلاصل فيه ان يخلع ويجلس في مقام الخلافة من هو مستجمع الشروط اذا كان الامر كذلك . فيطاع اذا كان يجري الاحكام طبق العدل والحق ويصون حقوق المسلمين واموال بيت المال ، في الاحوال التي لا تستلزم المعصية . والا فينظر : ان كان خلعه سهلاً فيخلع دون تأجيل وان كان خلعه مما سيوجب الفتنة والقتال ويستلزم التفرقة وينجم عنه اضرار عظيمة على الامة فيختار الصبر والسكوت ضرورة لئلا يكون هذا مصداقاً للمثل القائل : ( يذني قصراً ويهدم مصرأ ) كما ذكره ابن همام في ( المسيرة ) : [ انظر الى بحث الامامة فيها ]

اظن انه فهم حقاً من هذه التدقيقات التي اجريت من اول كلامنا ماهية الخلافة الشرعية ومعنى السلطنة . فدانشرع الان الى التدقيقات في تفريق السلطنة عن الخلافة هل هو جائز ام لا ، لانه هو الشغل الشاغل للجميع في يومنا . وكان الغرض من الايضاحات الطويلة التي قدمناها في شأن الخلافة فهم هذه المسألة في نظر الشرع .

## القسم الثاني

تقييد حقوق الخلافة

أو

تفريق السلطنة عن الخلافة

قبل ان ندخل في تحقيق هذه المسألة التي اتخذناها عنواناً وتديقها نريد أن نضع مسألة - من قبيل التوطئة - امام اعين اهل النظر من الذين عندهم بعض الامام بالحقائق الشرعية وهي اساس ما وضع له هذا العنوان ، لانها عقدتها المطلوب حلها . وان انحلت هذه العقدة انحلت مسائل الخلافة المبثمة عليها معها . وتتنور الازهان التي وقعت في ظلمة الشك والتردد فيها ايضاً تنوراً تاماً وهي :

ان القاعدة الفقهية ان الافراد او الجماعات اما ان يباشروا امورهم وحاجاتهم بانفسهم ان شاؤا ، واما ان يفوضوها الى شخص او الى اشخاص بالتوكيل ان شاؤا . وهذا حقوقهم . ان هذه القاعدة عينها هل لا يمكن تطبيقها على الامة - التي هي عبارة عن جماعة كبيرة ، اي الجماعة الاسلامية - ياترى ؟ وبعبارة اخرى : أليست الامة مختارة في قضاء حاجاتها بنفسها او تفويضها الى غيرها كلافراد والجماعات ؟

ان الشق الاول وهو مباشرتها بنفسها امورها العامة فلا سبيل اليه قطعاً . لانه لا يمكن جمع افراد الامة الاسلامية الموجودة في

العالم الاسلامي كافة في محل واحد واتخاذ قرار في كل امر من  
أمرهم العامة بأخذ آرائهم . فتعين الشق الثاني وهو تفويضها الى  
غيرها بالضرورة . هذا امر مسلم وغير منكر . ولكن هل تجبر  
الامة شرعاً في تفويضها الى الغير ان يكون ذلك الغير شخصاً  
واحداً يسمى خليفة أو اماماً ولا تفوضها الى هيئة ممثلة منتظمة  
منتخبة من طرفها بالاصول والقوانين ؟ هذا سؤال

لا نعلم بما أجاب كبار المجتهدين وأئمة المذاهب عن هذا السؤال .  
لانه لم يشغل الينا عنهم على وجه الصحة والصراحة بدرجة كافية  
شيء بهذا الموضوع . والمتأخرون من الفقهاء لم يشغفوا كثيراً  
بمسألة « الخلافة » لانهم لم يهتموا بها اهتمامنا وتركوا تفاصيلها لعلماء  
الكلام . وهؤلاء أيضاً اشتغلوا بالرد على الخوارج والشيعة وبإبطال  
الادلة التي أوردوها في اثبات مذاهبهم الباطلة . ولذلك لم نجد في  
المكتب الفقهي والمؤلفات الكلامية ما نبيق من المسائل في بحث  
الخلافة والحكومة

وخلاصة القول ان جمهور أهل السنة قالوا بوجوب نصب امام  
مطاع في أمره ونهيه على الأمة الاسلامية، كما هو محرر في كتب  
علم الكلام . لكن اذا نظرنا الى الدلائل المسرودة لاثبات هذا  
الوجوب بنظر نافذ يرى أن الواجب واللازم هو تأسيس الحكومة .  
والذي لا يجوز هو عدم وجود الحكومة وترك الامة في حالة  
ارتباك وفوضى واختلال . لانهم ( جمهور أهل السنة ) يعترفون  
صراحة بأن المقصد الاصلي من نصب الامام هو : سد الثغور ،  
وتجهيز الجيوش ، واقامة الحدود ، وقطع النزاع ، وفصل الخصام ،

واقامة الشعائر الدينية وأشباهاها من الأمور العامة والمشاركة بين المسلمين

وكما يحصل هذا المقصد بنصب امام عادل ، مدبر ، ذي نية خالصة ، يحصل أيضاً بتأسيس حكومة - على أي شكل كانت - تكفل الضبط والربط والنظام ، ولا تضيع حقوق الناس ولا تحتل أمور الامة ومصالحها فيها . واذا قلنا بإمكان تشكيل حكومة منظمة وعادلة - على أي شكل كانت - ، بل بوجودها فعلاً فهل يجب أيضاً نصب امام ذي ولاية مطلقة ، لا سيما اذا لم يمكن وجود من يجمع الشروط اللازمة لخلافة حقيقية كما في صدر الاسلام ... ؟ ويمكن أن نضع هذا السؤال في قالب آخر ونقول : هل هذا الوجوب الجاري في الخلافة الكاملة يجري في الخلافة الصورية ؟ وبتعبير أوضح : هل الادلة التي تفيد وجوب نصب امام عادل ، كامل ، مستجمع للشروط تفيد أيضاً وجوب نصب سلطان مسرف في أموال بيت المال وتابع لأهوائه وجاهل ؟

نعم ، لو لم يمكن تشكيل حكومة تدبر أمور البلاد بمجلسها الشوري كما في زماننا لقلنا أنه لا بد من وجود سلطان علمينا مهما كان الامر وكيف ما كانت الحال . اذ بدونه تبقى البلاد في حالة الفوضى وتضرر منها الامة اكثر من تضررها في حالة وجوده . ومن القواعد الفقهية : ( اذا اجتمع الضرران يرتكب أهونهما ) . فيكون هذا من قبيل اختيار أهون الضررين وازالة الضرر الاشد . والعقل والبصيرة يأمر به أيضاً . ولهذا كنا نقول أننا

تحملنا استبداد هذا السلطان وامرافه لنخلص الامة من  
الضرر الاشد

كما قالوا في مثل « شرح المواقف » و « شرح المقاصد » من  
الكتب الكلامية وأن القول به خطأ ، لان علماء الاسلام كانوا  
يجهلون اشكال الحكومات الموجودة في أيامنا ؛ لانها لم تكن  
موجودة في أيامهم ولم يروها . فلهذا فهم معذورون في عدم بيان  
أفكارهم فيها . أما نحن فليس لنا عذر ؛ لاتنا نرى في زماننا اشكال  
حكومات تدار ، ولا سلطان عليها ، بكل نظام ، وتسان فيها حقوق  
الناس ويقام العدل . نعم ، يحتمل ان يقال انه لم تكن التربية  
السياسية والمرتبة الاجتماعية بالنسبة الى أفراد الامة في وقتهم  
موافقة على تشكيل حكومة من هذا النوع ونحن نسلم به أيضاً .  
لكن تلك مسألة أخرى وليس بمبحثنا فيها . إنما بمبحثنا في صورة  
وهي : اذا أمكن تشكيل حكومة منتظمة وعادلة ، بأي شكل كان ،  
وشكلت بالفعل هل يجب على الامة أيضاً نصب امام حاز للحكم  
المطلق أم لا يجب ؟ هذه مسألة لنا وبمبحثنا فيها

لا يغرب عن البال انا نقول : « حكومة منتظمة وعادلة » ،  
ولشرط فيها النظام والعدل . فليرجع البصر ككرة أخرى الى  
الاسئلة التي سردناها آنفاً . انا نضع هذا الامر وهذه المسألة  
أمام أهل الفكر وأرباب النظر الذين عندهم بعض الامام في الحقائق  
الشرعية ليجيبوا عنها مع تجريد النفس من جميع الميول . أما نحن  
فنكتفي هنا بوضع هذا السؤال . وسيأتي جوابه في أثناء بمبحثنا  
عن مسألة أخرى ندخل فيها الآن . وهذه المسألة هي التي

اتخذناها عنواناً لهذا الفصل وهي :

هل يجوز تقييد حقوق الخلافة وواجباتها ؟  
ان كان جائزاً فلاي حد يصل هذا الجواز ؟  
وبعبارة أخرى :

هل يجوز تفريق السلطنة عن الخلافة ؟

لا يوجد بحث صريح عن هذه المسألة أيضاً في السلتب الفقهي  
والكلامية الموجودة والمتداولة . ولذا نضطر الى استخراج الجواب  
عنها من القواعد العمومية . كنا قسمنا الخلافة ، في فصل سابق ،  
الى قسمين : الخلافة الكاملة الحقيقية والخلافة الصورية أو  
الحكمية . وهذا التقسيم له أهمية كبرى في حل هذه المسألة ، لان  
الجواب عنها يختلف باختلاف نوع الخلافة

لا يخطر على البال تقييد حقوق الخلافة اذا كانت حقيقية ولا  
يرى ضرورة اليه . لان الخلافة الحقيقية هي خلافة النبوة ، وهي  
حكومة خالصة ، منزهة ، عادلة ، رحيمة . ولا يتصور في العالم  
حكومة أحسن منها ولا خير منها للبشر

والخليفة في الخلافة الكاملة يقتضي أثر الرسول الاعظم عليه  
البصاة والسلام في تصريف الامور ويمشي على سياسة ابوة وادارة  
محمدية . ويتخذ كتاب الله مصباح هدى يستضيء به ويأخذ بلبه  
مخافة الله ولا ينحرف بها عن العدل قيد شعرة ، ويمد المناصب  
والوظائف كودائع من الله فيتحرى اهلها ويقلدها اياهم . ولا  
يدع مجالاً لضياع حقوق المسلمين ولا لتبديد ما في بيت المال ولو  
مثقال ذرة ، ويميز جهده في امر رقي الاسلام واسعاد المسلمين

ويسعى في اسباب الحصول على هذه الاماني  
لما انتخب ابو بكر الصديق ( رضي الله عنه ) لمقام الخلافة ،  
اثر ارنحال النبي صلى الله عليه وسلم ، صعد المنبر وخطب الامة -  
فبعد ان حمد الله واثني عليه - قال : « اما بعد فقد وليت عليكم  
ولست بخيركم ، فاذا استقمتم فاعينوني ، واذا زغت فقوموني . . . »  
الى آخر ما قال كما هو معلوم ومشهور

ولم يترك شيئاً من النقود حين وفاته . كان يعيش عيشة  
متوسطة ، كاحد المهاجرين القرشيين ، بما قدر له من النفقة من  
بيت المال . ولم يكن عنده مما يعود الى بيت المال سوى عبد وناقة  
ولباس . ولما حضرته الوفاة قال لابنته عائشة ام المؤمنين : « نحن  
لم نأكل من دينار الامة ولا من درهمهم منذ خلافتنا . لم نأكل  
سوى الطعام البسيط من اطعمتهم . ولا لبسنا الا اللباس الحسن  
من البستهم . ان هذا العبد وهذه الناقة وهذا اللباس ليست من  
مالي ، بل من مال بيت مال المسلمين . قد كنت استعملهم حين  
اشتغالي بمصالح المسلمين ولم تكن ارثاً لكم . ابعثها الى عمر بعد  
موتي »

ولما ارسلتهم عائشة رضي الله عنها ، امتثالاً لوصية ايها ، الى  
عمر قال الفاروق : « لقد اشكلت الامر على الذين يأتون بعدك  
يا ابا بكر » وبكى ، ثم قال : « خذوها وسلموها الى بيت المال » .  
وكان عبد الرحمن بن عوف حاضراً بالمجلس فقال : « سبحان الله ،  
وما هي قيمة عبد وناقة ولباس لا يساوي خمسة دراهم ؟ فأمر بان  
ترد الى عائشة » . فاجابه : « ان هذا لا يكون في عهد عمر »

وعاش عمر بن الخطاب في أيام خلافته كعيشة أبي بكر ، بنفقة خصصت له من بيت المال . ومن فرط اقتصاده كانت عياله تعاني الضيق في امر معاشها . وكان يعطي المستحقين أكثر مما كان يأخذه لنفسه من الاستحقاق . رأوا على لباسه حين صعد المنبر ليخطب ، اثنتي عشرة رقعة . وكان يحول في الليالي أزقة المدينة حتى الصباح كالطراس ويسمى لاستتباب الامن في المدينة بنفسه . وكان يلاحظ أبواب البيوت اثلا تكون مفتوحة . وكان يقول : « اذا غرق اليوم جدي في الفرات اخاف ان يسألني الله عنه غداً » ويكي . وكان مخافة الله ارتكز في قلبه بدرجة حتى انه كان يردد قوله بين وقت وآخر : « يا رباه ، ان البلاد الاسلامية اصبحت واسعة الاكناف ، وصار صعباً نشر عدلك في جميع ارجائه . ولا طاقة لي بتحمل عبء هذه المسؤولية ، فاقبض روحي » . ولما توفي بيعت امواله لتسديد ديونه

والامام علي كرم الله وجهه ، كانت عنده شمعتان في الليالي ، احداها لبيت المال والاخرى له . كان يوقد الاولى عند اشتغاله بمصالح الامة . واذا اراد ان يشتغل بأشغاله الخاصة او آناه من محدثه عن اموره الشخصية كان يطفئها ويشعل التي تخصه . وعثمان رضي الله عنه لكونه غنياً لم يأخذ شيئاً من بيت المال لنفسه

هذه هي صفات الخلافة الكاملة . وهؤلاء يسمون بالخلفاء . وهل تبقى حاجة لتقييد حقوق الخلافة او لتعجري حكومة في قالب آخر وعلى رأس الامة خليفة من امثال هؤلاء ؟ رضي الله عنهم وارضاهم . ومع هذا فالتنازى ان الخلافة كانت مقيدة ولو



بوجه ايام هؤلاء الخلفاء الراشدين الاربعة ، وذلك :  
 انه بعد ارتحال سيدنا عمر ، كان مجلس الشورى الذي عقد  
 حسب ما اوصى به (رضي الله عنه) قد جعل عبد الرحمن بن عوف  
 حكاماً في امر الانتخاب ، كما ذكرنا في مقدمة الكتاب . فاراد  
 عبد الرحمن ان يبايع علياً (كرم الله وجهه) بعد ان تفكر كثيراً  
 وبعد ان استشار بعض الصحابة في هذا الامر ، ولكنه اشترط  
 عليه عندما مد يده اليه ليبايعه اتباع الكتاب والسنة وسيرة  
 الشيخين ابي بكر وعمر . فاجابه علي بأنه سيتبع الكتاب والسنة  
 ولم يقبل الشرط الثاني قائلاً انه سيجتهد برأيه في المسائل التي لم  
 تبص في الكتاب والسنة . ولكن عبد الرحمن اصر على رأيه في  
 نفس الشرط وكرره عليه مرتين وعلى لم يزل ثابتاً في رده واجابه  
 بنفس الجواب . فعدل عنه عبد الرحمن وبايع عثمان الذي رضي  
 بهذه الشروط تماماً . [ عن « شرح المقاصد » وعن « تاريخ  
 الطبري » وهو تاريخ موثوق به ]

ان هذا قيد وشرط ، بل انه قيد في غاية من الاهمية . فيفهم  
 منه ان حقوق الخلافة في الخلافة الكاملة ايضاً تقبل التقييد . لنقف  
 هنا هنيهة ولنفكر : اذا جاز تقييد خلافة هؤلاء الربانيين وهم رجال  
 الله الخالصين ألا يجوز ايضاً تقييد الخلافة الصورية في الازمنة  
 الاخيرة اشد تقييد وعلى الوجه المطلوب ؟

وفضلاً عن هذا فان الاصل في امر الحكومة في الاسلام هو  
 العمل بالشورى بدليل النص الشريف : « وامرهم شورى بينهم » .  
 وان النبي صلى الله عليه وسلم كان مأموراً بالمشورة في الامور العامة

التي لم ينزل فيها الوحي الالهي بدليل الآية الجليلة « وشاورهم في الامر » وهو نبي كريم مبرأ من الاتام . فالخليفة مكلف بالمشورة ولو في الخلافة الكاملة

على انه لم يبين طرز المشورة وشكلها لا في القرآن الكريم ، الذي هو متن الشريعة ، ولا في الاحاديث الشريفة ، التي هي شرح الشريعة ، بل اقيمت على اطلاقها ، اي انها تركت الى مقتضيات الازمان . لان النظم الادارية وتشكيلاتها كاصول المشورة هي ، في حد ذاتها ، من الاحكام المتبدلة بتبدل الاحوال والازمان . وهذه الاحكام تتبدل مع تبدل مقتضيات الزمان واحوال الاشخاص وعرف الناس وعاداتهم . ويقال في لسان الفقه على الاحكام التي لا بد من تبدلها بتبدل الازمان « الاحكام الزمانية » . وترك هذه الاحكام الزمانية لتقدير اهل الحل والعقد في ازماتهم هو الموافق ، بلاشك ، للحكمة والصواب . ولهذا السبب لم تبين النصوص الشرعية شكل اصول المشورة ولم تثبته . وحضرات الخلفاء الراشدين كانوا يجمعون اهل الحل والعقد ويعقدون معهم مجلس الشورى كل شعروا بلزومه

وانأت الآن الى الخلافة الصورية او الحكيمة : لان جل غرضنا هنا هو هذه الخلافة الحكيمة التي تريد التدقيق في هل يجوز تقييد حقوقها ووظائفها اولا . لانه لا معنى للبحث عن الخلافة الحقيقية والكاملة في ايامنا وطلب وجودها كطلب الحال . كانت هذه الخلافة في زمان الخلفاء الراشدين ومدتها عبارة عن ثلاثين سنة . وقد انقضت ومضت . من اين نجد الان رجالا ربانيين

امثالهم وقد مضى عليهم اكثر من الف عام ولم يأت شخص واحد  
مثيل لهم ، فكيف نبغي وجوده في أيامنا ؟

اختلف مشايخ الحنفية في خلافة معاوية ، بعد وفاة الامام  
علي ، مع كونه من الصحابة كما ذكر في ( المسيرة ) ، فاناس ذهبوا  
الى كون معاوية خليفة بعد وفاة الامام وانسحاب سيدنا الحسن  
من الخلافة . واسكن الاخرين لم يشاركوهم في هذا الرأي وقالوا  
ان معاوية كان من جملة الملوك والسلاطين . وقد الحق قوم عمر  
ابن عبد العزيز الشهير ، سمي الفاروق ، بالخلفاء الراشدين فقط ،  
لاتصافه بالزهد والتقوى وبالعدل والانصاف بدرجة قريبة من  
درجته رضي الله عنه . وسائر الخلفاء من الاموية والعباسية كلهم  
على التقريب اعتبروا من الملوك والسلاطين عند محققي اهل السنة .  
وخلافتهم لم تكن خلافة حقيقية ، بل خلافة صورية . وعبارة عن  
ملك وسلطنة

ولا صحة في قول العلامة التفتازاني في « شرح العقائد » من  
« ان اهل الحل والعقد من أئمة الدين اتفقوا على خلافة الخلفاء  
العباسيين » ومخالف للحقيقة التاريخية ، لان حضرة الامام الاعظم  
ابي حنيفة ، وهو اكبر أئمة الدين ، لم يقبل الخلافة الاموية ولا  
العباسية ولم يجزها . ولهذا رفض القضاء اولا في زمان الامويين ،  
ثم في دور العباسيين حين كلفوه به . وكان يعطي الفتاوى سراً  
بازور اداء الزكاة والعشر الشرعي الى الامام ( زيد بن علي زين  
العابدين ) - حفيد الامام حسين رضي الله عنه - في دولة  
الامويين والى ( محمد المهدي ) المعروف بـ « النفس الزكية »

من أولاد الامام حسن رضي الله عنه - وبحث على اسعافهما والبيعة لهما . ومن أجل هذا ضرب الامام المشار اليه وحبس أولاً من قبل « ابن هبيرة » المشهور والي الامويين وقائدهم في العراق ، ثم من قبل « أبي جعفر المنصور » ثاني الخلفاء العباسيين ، ومات في الحبس

هكذا ورد في التفسير الفقهي المسمى : ( أحكام القرآن ) للامام أبي بكر الرازي الشهير : « الجصاص » وهو من مشايخ الفقهاء الحنفية وأساتذتهم ومن أئمة أصول الفقه . وفي « التفسير الكبير » لفخر الدين الرازي وفي « تفسير الكشاف » في تفسير قوله تعالى « لا ينال عهدي الظالمين » . وكذلك « ابن جريج » و « عباد ابن كثير » و « سفيان الثوري » - وكل منهم من أعظم الأئمة ومن كبار المجتهدين ومن أصحاب المذهب الفقهي - حبسوا أيضاً في السجون من طرف المنصور المذكور

وان الامام مالك صاحب المذهب تخلص من السجن ولكنه لم ينج من الضرب وكسرت ذراعه من شدته . فلا يكون قول التفتازاني المشار اليه « ان أهل الحل والعقد من أئمة الدين اتفقوا على صحة الخلافة العباسية » مستنداً على تحقيق يوثق به مع وجود هذه الحقائق التاريخية في أوثق كتب التفسير والتاريخ

نعم ان الامام أبا يوسف والامام محمد وهما من تلاميذ الامام الاعظم ومن الأئمة الحنفية كانوا قبلوا القضاء في زمان العباسيين وبقي الامام ابو يوسف في وظيفة قاضي القضاة مدة خمس عشر سنة في أيام المهدي والهادي وهارون الرشيد من العباسيين ببغداد .

ولكن هذا لا يدل على تصديقه خلافتهم الحقيقية . لانه يجوز ويصح ضرورة قبول منصب كالولاية والقضاء من ملك ظالم وقاسق بشرط ان لا يكون القابل آلة لظلمه حسب اجتهادات الائمة الحنفية كما ورد في كتاب ( المسامرة ) الذي ذكرناه مراراً وفي غيره من كتب الحنفية صراحة . وبناء على هذا الفكر والاجتهاد تقلد علماء الاسلام القضاء وغيره من الوظائف في عهد الملوك والسلاطين وحاصل الكلام ان الخلفاء الاموية والعباسية لم يكونوا في الحقيقة خلفاء ، بل ملوك وسلاطين . واطلاق اسم الخليفة على اجدهم او الخلفاء على جميعهم هو من قبيل العرف الشائع بين الناس لا لسكونهم خلفاء في الحقيقة . ويقول العلامة محمود الزمخشري صاحب « تفسير الكشاف » في تفسير الآية الجليلة ( لا ينال عهدي الظالمين ) في الخلفاء الاموية والعباسية : « انهم من الفاسقين والمتغلبين وسموا انفسهم بالخلفاء بانفسهم »

وفي الحقيقة ان الخلفاء الذين اتوا بعد الخلفاء الراشدين - بعد ما استثنينا منهم واحداً او اثنين - نراهم جميعاً انهم لم يفكروا بعظم واجباتهم وبنوا احكامهم على الظلم والاعتساف والقهر والاستبداد وتصرفوا بالبلاد كيف شاؤوا كانها املاكهم الخاصة واستعملوا الامة كخدام لهم واتباع . فلذلك لم تكن خلافتهم باختيار اهل الحل والعقد وانتخابهم ولم يكونوا متصفين بالعدل والانصاف ، فليست خلافتهم حقيقية ، بل ملك وسلطنة وحكومة مستبدة بحجة

لا يخفى على قارئ تاريخ الاسلام ما ارتكبه الخلفاء الامويون من الظلم والسفه بحق اولاد الرسول وما سبق منهم من الجور عليهم والخلفاء لهم . ثم تأسست الدولة العباسية على الظلم والاعتساف والقهر والتغلب باكثر من ذلك . ان عدد الذين قتلهم « ابو مسلم الخراساني » الشهير من الامويين يبلغ ستمائة الف . و « عبد الله ابن علي » عم « السفاح » ، اول الخلفاء العباسيين ، قتل مقتلة عامة في الشام حين استيلائه عليها . وقتل تسعين من الاعيان بالعصي وهم مدعوون الى مائدة طعامه ونصب على اجسادهم السمات واكل براحة ضمير وبلا تأثر ، ومنهم من لم يزل حياً بين يزر حر محضراً . وفتح قبور الخلفاء الاموية واحرق الاجساد التي لم تبلى بعد والعظام الرميمة . وكذلك « سليمان بن علي » اخوه قتل من لقيه من الامويين بالبصرة وامر بجر جثثهم في الازقة ، ثم تركها طعاماً للكلاب [ تواريخ الخلفاء . ص : ٣٥٠ ]

ولا يخفى على العارفين ايضاً ما اهرق الخلفاء العثمانيون من دماء ابناء اميرتهم البريئة ظلماً بسائق الطمع في السلطنة والحرص عليها . كان الخلفاء الراشدون ( عليهم رضوان الله ) يسمون اموال الدولة والامة الخاصة بيت المال بـ ( مال الله ) ويسمون الحقوق العامة بـ ( حق الله ) ويبذلون آخر جهدهم في سبيل المحافظة على هذه الحقوق . واولئك كانوا يصادرون حقوق المسلمين ويهبون اموال الدولة لهذا وذاك

وهل يقال خلافة لظلم وتغلب كهذا ؟ وان قيل له خلافة ألا يجوز تقييد حقوقها وواجباتها ؟ وفضلاً عن جوازها فان ديناً

سامياً كالدين الاسلامي لا يرضى اصلاً سلطنة قاهرة كهذه ولا يقبل . قال الله تعالى وهو العادل المطلق : ( لا ينال عهدي الظالمين ) . وان اضافة حكومة قاهرة ومستبدة كهذه الى دين الاسلام وتسميتها بـ « الخلافة الاسلامية » تعد احتقاراً للدين امام الاصدقاء والاعداء

### النتيجة

قد تحصل من هذه التدقيقات التي اجريناها من مبدأ هذه الرسالة الى هنا ، مستندين الى اوثق المصادر والمآخذ من الكتب المعتبرة التي لا تدع مجالاً لاعتراض معترض اصلاً ، هذه النتيجة وهي :

ان ما سمي بـ « الخلافة » منذ اعصار لم يكن سوى سلطنة مذمومة وحكومة مردودة شرعاً ، وان الذين كانوا يسمون بـ « الخلفاء » لم يكونوا غير الملوك والسلاطين . ولهذا جاء في مبحث البغاة من « كتاب القضاء » من ( الفتاوى الهندية ) ما نصه : « وفي زماننا الحكم للغلبة ، لا يدري الفئة العادلة والباغية ، لان كلهم يطلبون الدنيا » . ( كذا في الفصول العمدية )

وبعد فلا معنى للتردد اصلاً في جواز تقييد حقوق السلطنة وواجباتها التي لا يعرف سلطانها سوى الظلم والاستبداد . لان الحكم بهذا التقييد حكم بتقليل الظلم والاعتساف والضرر العام . لان مقصد الشارع من الخلافة والحكومة في الحقيقة لم يكن مقام

الخلافة ولا نفس الخليفة ، بل مقصده ازالة الظلم ودفع الضرر عن الامة الاسلامية . وان مؤسسة ( مثل السلطنة في زماننا ) توجب نقيض هذا المقصد الشريف وضده على خط مستقيم وتستلزم ضرر الامة وظلمها لا شك قطعاً . ان الواجب عليها افرار هذه المؤسسة وايصالها الى حالة لا توقع فيها النظم والضرر لها ، لان الضرر يزال وازالته واجبة على كل حال بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ( لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ) وهذا الحديث قد أخذته الفقهاء والاصوليين قاعدة لهم في كتبهم ومعناه : لا ضرر في الاسلام ولا المقابلة به

ومن الأدلة التي تفيد وجوب نصب الامام ، بل واحمها هو هذه القاعدة الشرعية ، اي لزوم ازالة الضرر على اي وجه كان . لان مسند « الاجماع » الذي جعله واعتبره علماء اهل السنة اقوى دليل في وجوب نصب امام على الامة الاسلامية هو هذه القاعدة . فتقييد حقوق السلطنة لا ينافي الاجماع ولا ما قصده الشارع ، بل يكون اوفق له . فيوجب تقييد الخلافة التي هي عبارة عن ملك وسلطنة في زماننا فضلاً عن جوازه . وهنا يرد على البال سؤال وهو : انه يمكن رفع ظلم الخليفة او السلطان واعتسافاته بخلعه وانتخاب غيره ونصبه محله ايضاً . والفقهاء يقولون باستحقاق الخليفة العزل اذا كانت هذه صفاته . ومع امكان هذا هل يبقى حاجة ولزوم لتقييد الخلافة ؟

الجواب : نعم يمكن في الحقيقة رفع الضرر على هذه الطريقة . ولكن لا تعد هذه تدبيراً متيناً . وقد علمتنا التجارب والحدائث



التاريخية انه لا يتفق ان يكون الخلف خيراً من سلفه عند تبدل السلطنة . واذا حدث اتفاقاً في بعض الاحيان فالثالث لا بد ان يقلد سلفه الاول في اعماله وفي النتيجة يقع الضرر الاكبر على عاتق الامة . وهذه التجارب لا تجدي نفعاً سوى الندامة على الدوام . ولذلك كان اسلم الطرق في هذا الامر هو وضع الخليفة في حالة لا يقدر فيها على ايقاع ضرر . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يبلغ المؤمن من حرج مرتين » رواه البخاري ومسلم

وكما جاز تقييد الخلافة والسلطنة بناء على القاعدة الشرعية في امر دفع الضرر على ما شرحنا ، يجوز ايضاً ، استناداً على قاعدة الوكالة الفقهية . كنا يننا تفصيلاً سابقاً ان الخلافة من نوع عقد الوكالة من انواع العقود ، وقلنا ان الخليفة هو نائب الامة ووكيلها ، مع ارائة اهم المآخذ فيه . فتصير المسألة ، والحالة هذه ، في غاية البساطة . لان الوكالة ، كما يجوز ان تكون مطلقة ، يجوز ان تكون مقيدة بشروط حسب القاعدة الفقهية . ويكون الوكيل فيها ملزماً بزيادة قيود موكله وشروطه . والوكيل صلاحية توكيل الاخر او الآخرين من الذين يستنسبهم حسب مأذونيته بالتوكيل ويفوض الامر الموكل به اليه

فيستبان طريقان في امر تقييد الخلافة بعد النظر والاعتبار الى تينك القاعدتين للوكالة . احدهما من الادنى الى الاقصى وناهما من الاقصى الى الادنى . الطريق الاولى هي : ان الامة اذا ارادت انتخاب خليفة ونصبه فلها ان تضع القيود والشروط التي تختارها . ان رضي بها فيها ، وان لم يرض بها فتبايع غيره ممن يرضى

بها ، على نحو ما ذكرناه آنفاً عن بيعة عبد الرحمن بن عوف لعثمان والطريقة الثانية هي : ان الخليفة نفسه يفرض حقوق الخلافة وواجباتها الى واحد او اكثر ، الى هيئة الوكلاء المنفذين او الى مجلس الامة او الى الهيئة المجموعة منهما . وفي التاريخ عدة امثلة لهذا الشكل ايضاً ، وذلك : انه ظهر شخص بمصر اسمه « ابو القاسم احمد » ، وادعى انه حفيد « الناصر » من الخلفاء العباسيين ، في سنة (٦٥٩) للهجرة ، بعد ثلاث سنوات خلون من استيلاء هلاكو الشهير على بغداد مقر الخلفاء العباسية سنة (٦٥٦) وقلته الخليفة « المستعصم » كما هو مكتوب في كتب التاريخ وفي « المرجاني » حاشية « جعول » على « شرح العقائد المضدية » . وكان يحكم مصرأ وقتذاك ابو الفتوح السلطان (الظاهر بيبرس) من ملوك الأتراك . واجتمع اشراف مصر وعلمائها واتوا الى السلطان ( بيبرس ) والتسوا البيعة لابي القاسم المذكور . فقبل السلطان ما التمسوه لانه رآه موافقاً لسياسته . فعقد مجلس شرعي اثبت فيه ابو القاسم نسبه حسب مدعاه وحكم به شرعاً وبايعوه وعلى رأسهم الملك . ولقب بـ « المستنصر بالله » . وكانت هذه الالقاب من قبيل عنوان الاحتشام ومن نتيجة عادات قديمة ولم تكن من مقتضيات الشرع . وكان المناخرون من الخلفاء العباسية في بغداد يريدون ان يحملوا انفسهم فوق مراتب الملوك ولو بهذه الالقاب . والحقيقة ان اكثرهم كانوا على ما يناقض معانيها

وخلاصة القول ان « المستنصر بالله » ، بعد أن بويع له فوض الى السلطان ( بيبرس ) جميع حقوق الخلافة وأمور الدولة على

شرط أن لا يتدخل بشيء . وكان هذا التفويض على ملأ الناس . وأجاز علماء مصر هذا التفويض . وأتى بعده أربعة عشر خليفة الى أن جاء السلطان سليم الاول مصر وذهب بالخليفة (المتوكل على الله) الى الاستانة . وكل من هؤلاء الاربعة عشر كان قد فوض أمور الدولة الى سلاطين مصر مثلما فعل « المستنصر بالله » . وعليه فالخلافة كانت مفترقة عن السلطنة بمدة تزيد على مائتين وخمسين سنة في مصر

وفي زماننا يتردد اناس في جواز تقييد الخلافة الى هذا الحد وبعبارة أخرى في جواز تفريق السلطنة عن الخلافة . ومنهم من يقول بعدم جوازه . ولكن هذا خطأ ، لان علماء مصر أجازوه قبل ستمائة سنة أو أكثر . ومما يجلب النظر هو أن أكثر علماء مصر الذين أجازوه كانوا من الشافعية . وكان بينهم الامام « عز الدين بن عبد السلام » من أعظم الفقهاء الشافعية الذين وصلوا الى رتبة المجتهدين ، وهو مشهور بتحقيقاته العميقة كما هو محرر في تاريخ ابو الفدا وغيره من التواريخ المعتمدة . والفقهاء الشافعية يتصلبون في المسائل الشرعية بالنسبة لاجنسية ولا يتساهلون فيها مثلهم . ومع هذا فقد أجازوا تفريق السلطنة عن الخلافة .

ويكون من الظلم وعدم الانصاف أن يعزى الى هؤلاء العلماء أمور غير لا ثقة بشأنهم كالرياء والمداهنة لسلاطين مصر . والامام « عز الدين بن عبد السلام » كان شهيراً بتدقيقاته الواسعة وعلمه الغزير في الفقه والحديث ومعروفاً بصلابته الدينية . ولذلك فان أعظم الامة أمثاله هم براء من كل ما يشينهم ويحط بقدرهم . فان

كان تقييد الخلافة جائزاً عندهم الى هذه الدرجة ، فبطريق الاولى أن يجوز عند الحنفية الذين يعملون بقاعدة ( الاستحسان ) التي تحتوي على الاساسات الفقهية كالضرورة ومقتضى الزمان والعرف والعادة واحتياج العصر

لا محل للريب في هذا . ويجب أن لا ينسى أن الخلافة والامامة التي دامت منذ أعصار لم تكن خلافة حقيقية جامعة شروطها ، بل كانت عبارة عن ملك وسلطنة . وما قاله العلامة ذو الفنون « صدر الشريعة » البخاري المولد ، والفقيه الشهير كال الدين بن همام السيواسي المولد والاسكندري المنشأ وهما من أكبر المحققين في الفقه الحنفي بين المتأخرين بعد السبعمائة للهجرة ، فهو على أم الصراحة في هذا الموضوع . ويجوز جميع انواع التقييدات والتحديدات في الملك والسلطنة ، على شرط أن لا يخل مقصد الشارع ، أي أن يؤمن النظام العام وتدار مصالح الامة على محور العدل

ومق تم هذا المقصد وأقيمت أمور الحكومة على أساس الشورى واجتمع المسلمون حول هذه الحكومة لا يبقى ثمة ما يغاير ترخيص الشرع الشريف ؛ بل يكون أوفق لروح القرآن ولما يبتغيه الشارع

لنفكر قليلا : ان شكل الحكومة الذي دام أعصاراً بعد الخلفاء الراشدين هل كان غير شكل الحكومات المستبدة والمطلقة ؟ وهذا مخالف للشرع الشريف ومقصد الشارع على خط مستقيم . وكما كررنا فيما سبق الآية القرآنية الجليلة ( لا ينال عهدي الظالمين )

وهي تفيد بأبلغ بيان أن الظالمين لا تقال لهم الامانة . كما أن الآية المنيفة ( وأمرهم شورى بينهم ) تدل بأوجز بلاغتها على وجوب تدبير الامور العامة بالمشورة :

وقد أجاز علماء الاسلام السلطنة المستبدة — مهما كانت مذمومة ومقدوحاً فيها شرعاً — للضرورة ، اثلاً يضيع غرض الشارع وأن لا تبقى الامة الاسلامية بالفوضى وتضيع فيها الحقوق بكتلتها وقالوا : « ان الضرورات تبيح المحظورات » و « يزال أشد الضرر باختيار أخفه » . واذا جاز وجود حكومة ظالمة للضرورة مع مخالفتها الشرع فكيف لا يجوز شكل الحكومة الحاضرة وهو موافق لحكمة التشريع وغرض الشارع ؟ وما هو المانع الشرعي هنا ؟ اننا راجعنا القرآن الكريم والاحاديث الشريفة ولم نصادف نصاً للشارع يمنع . فن وجد فيها ما يمنع فليبرنا اياه

وفي المسائل غير المنصوص حكمها في الشرع ، مثل مسائلنا ، ينظر الى مقصد الشارع . فان كان ما عمل مخالفاً لمقصده لا يجوز ، واذا كان موافقاً يجوز . واذا وقع الشك في موافقته أو مخالفته كذلك يجوز ما لم يمنع الشارع . لان الاباحة هي الاصل في الافعال والاشياء عند جمهور الفقهاء . فلا بد من وجود دليل شرعي قطعي وصريح يفيد ممنوعة الشيء لاجل أن يحكم بحرمة شرعاً . والا فلا يحكم على ذلك الشيء بأنه حرام أو ممنوع . والعلماء الاصوليون متفقون في هذا الامر

ويستغرب في بادئ بدء كيف ان عمر الفاروق — الذي كان

خوف الله نافذاً في اعماق قلبه حتى كان يرى اثره في وجهه -  
خالف في الظاهر حكماً منصوحاً ثابتاً في القرآن ، وهاك بيانه :  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي شيئاً من مال بيت  
المال الى بعض رؤساء العرب وبعض صناديد قريش وهم « مؤلفة  
القلوب » ، اي الضعفاء في الايمان . ولم يقطع عنهم هذا المال حتى  
وفاته . وكان هذا الامر نصاً شرعياً كما جاء في الآية الجلية « اما  
الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم  
الخ . . . » فبعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام طلب مؤلفة  
القلوب اعطاهم ما كان مخصصاً لهم من المال حسب هذا النص  
وحصلوا على امر الخليفة ابي بكر الصديق في دفعه لهم كتابة ،  
واعطوا هذا الامر الى عمر بن الخطاب الذي كان كوزير له . فلما  
قرأ عمر هذا الامر مزقه وقال في مقام التعليل : « ان رسول  
الله كان يعطيكم هذا المال ليقربكم من الاسلام ويزيل به شركم  
وفسادكم عن المسلمين . واليوم قد اعز الله دينه واعلا شوكرته ،  
ولم يبق من حاجة اليكم والى تأليفكم . ان تبتم في الاسلام تبتم  
والا فليس بيننا وبينكم الا السيف » ولم يعطهم شيئاً

ان ما فعله عمر هذا مخالف لما فعله رسول الله ولما أمر به  
الخليفة كما أنه مخالف - في الظاهر - للنص الصريح في القرآن .  
ولو جرى شيء معاذ الله في زماننا من هذا القبيل لقامت القيامة .  
والحال ان عمر لم تقم عليه القيامة من الخليفة ولا من علماء الاصحاب  
افعلته هذه ولم يعترضوا عليه بكلمة ، وكلهم استصوبوا اجتهاد

الفاروق هذا والخليفة بمقدمتهم ، وانعقد اجماع الامة على سقوط تلك الخصصات من المال

فما هو السر والسبب في هذا يا ترى ؟ ان الفقهاء لا يقولون بمخالفته للنص ، بل يقولون بأن لا مخالفة فيه للنص ، ولو ان ظاهره يتراءى كمخالف له ، لانه موافق لروح الشريعة وغرض الشارع . ويقولون ان ذلك النص قد سقط حكمه . ان المحققين من الفقهاء يبنون هذه المسألة على أساسين من القواعد الاصولية - كما ورد في ( كشف البزدوي ) و ( التلويح ) من أوثق الكتب الاصولية وفي ( البدائع ) و ( فتح القدير ) من أهم الكتب الفقهية -  
الاساس الأول : « ان الحكم المبني على علة غائية ينتفي باتفاء تلك العلة » ،

الأساس الثاني : « ان الحكم المشروع لحصول غاية ، يسقط اذا استوجب عند اجرائه خلاف تلك الغاية »  
هذان الاساسان يراها الانسان كشيء واحد ، ولكن يظهر الفرق بينهما عند انعام النظر فيهما

وتوجد ههنا قاعدة وجيزة قامت مقام الامثال في الجريان في السنة العلماء وهي : « الحكم يدور مع العلة » ، ويمكن تشميلها عليهما . واجتهاد عمر ( رضي الله عنه ) منطبق على تينك القاعدتين . وقد أراد الفاروق بعمله ان يفهم القوم أنه لم يبق للنص الكريم حكم بناء عليهما . واستخرج الفقهاء هذه الاصول والقواعد في الحقيقة من اجتهادات عمر وغيره من فقهاء الصحابة  
ألا يمكننا نحن أيضاً ان نطبق مسألة الخلافة والحكومة على

الثانية من الفاعدين المذكورتين يا ترى ؟ لان جانباً من مقصد الشارع ( وهو تخليص البلاد من الفوضى ) وان كان يحصل بتشكيل حكومة هي عبارة عن سلطنة حقيقة وخلافة افتراضية ، ولكن جانباً آخر منه ( وهو اقامة العدل بين العباد ) قد يفوت ويحصل ضده بسبب الاعتساف والاستبداد اللذين جريا فيها الى الآن وبجربانه فيها دائماً في المستقبل بمقتضى البشرية المائلة اليهما . ولا حاجة ان نذهب الى بعيد ، فان ما فعله ( وحيد الدين ) امس هذا من اتخاذ الشريعة الاسلامية آلة للفساد ارضاء لشهواته النفسانية معلوم لدى الكل ، ألا يكون ، والحالة هذه ، أخذ هذه القوة واعطائها صاحبها الحقيقي الذي هو الامة وتشكيل حكومة خادمة لتنفيذ مقاصد الشارع بقدر الطاقة اوفق من تركها والقائها في الايدي التي تلاحظ ان تسيء استعمالها دائماً ؟ لا شك قدلاً ان تشكيل حكومة مجلس الامة <sup>(١)</sup> التي لا تفكر سوى سعادة تلك الامة خاصة اوفق في نظر الشارع من سلطنة لا هم لها البتة الا التاج والتخت

ونقول ، بكمال الاخلاص ، بناء على القناعة التي حصلت لنا من تتبع الكتب الاسلامية المعتبرة المتداولة في ايدينا ، أن هذه المسألة لا تستحق الاعظام الذي عظموها به في نظر الدين والشريعة . لان الذي عظمها ليس الشريعة ، بل اصحاب الافكار البسيطة الجامدة الذين يميلون دائماً الى ابقاء القديم على قدمه من غير نفوذ الى الحقائق الشرعية . وذلك نتيجة الاعتياد والالفة بشكل



الحكومة القديمة وقد يكون ايضاً النظر والتأمل في المنافع الشخصية اما الذي تستعظمه الشريعة فهو امر اقامة العدل وصون الحقوق العامة من الضياع وان لا يطرأ الضعف والخلل على الجامعة الاسلامية . وبعد حصول هذه الامور لم يهتم الشرع الشريف باشكال الحكومة ، لان شكلها واسطة وليس مقصوداً لذاته . فلذلك التزم الشارع تعالى ورسوله السكوت في هذا الامر ولم يوض بشيء فيه

اجل ان وجوب نصب الامام ثابت باجماع الصحابة ، ولكن ما استند اليه هذا الاجماع لم يكن نص الشارع ، بل هو قاعدة « دفع الضرر » وثلاث تبقى الامة في حالة فوضى بلا حكومة بادر حضرات الصحابة الكرام الى انتخاب امام ونصبه يقوم بضبط امورها وربطها ويصون النظام العام . ولكنهم لم يقولوا بوجوب نصب امام هو عبارة عن شخص واحد يجمع في نفسه جميع القوة والسلطة مطلقاً في كل زمان وفي كل الاحوال ، اي شخص كان وفي اي مشرب كان . لان المسألة ليست مسألة شخص ، بل هي مسألة النظام ودفع الضرر ورفع الظلم . فالمطلوب اذن اقامة حكومة عادلة وليس جعل الشخص سلطاناً كملوك اوربا القدماء وتخويله حقوقاً مقدسة . انت الاسلام ، في الحقيقة ، هو دين ديمقراطي وشريعة شعبية ولا اثر فيه الارستقراطية ( الامتياز الشخصي ) مقدار ذرة بدليل قوله تعالى ( ان اكرمكم عند الله اتقاكم )

والخلاصة ان هذا الوجوب ( وجوب نصب الامام بالاجماع )

خاص بالخلافة الحقيقية وبذلك الزمان ، زمان الخلفاء الحقيقيين . ولا يصح تعميمه على الملك والسلطنة وعلى كل الازمنة . ويمد هذا جهلاً بالحقائق الشرعية . ومسألة شكل الحكومة هي من المسائل التابعة لمقتضيات الزمان . وتعين احكام مثل هذه المسائل بحسب مقتضى الزمان والمصلحة العامة واحوال الناس الاجتماعية وتبدل احكامها حسب تطورات هذه الاحوال والبواعث . فلذلك قال الفقهاء : « لا ينكر تغير الاحكام بتغير الزمان » ولذلك ايضاً لم يضع الشارع احكاماً شرعية في مثل هذه المسائل واختار السكوت عنها

### الخاتمة

لقد اطلنا القول وشرنا البحث لتفهم جواز تغير حقوق الخلافة وتفريق السلطنة عن الخلافة شرعاً ، ولكن كان هذا بالتزام منا ، لاننا لو لم نفصل البحث على هذا الوجه لما وفقنا لتصحيح الافكار وتنوير اذهان الكثيرين من الذين ترددوا في هذه المسائل واخطأوا فيها . والمسألة ذات اهمية سياسية كبرى ، وان لم تكن ذات اهمية شرعية . لا سيما ان كثيراً من الذوات المكتسبين كسوة العلم والمدعين انتظامهم في سلك العلماء في زماننا غافلون ، مع التأسف ، عن الحقائق الشرعية . فعلى هذا نريد ان نري احكام المسائل في نظر الشارع التي سكنت الشريعة عن بيانها بايراد بعض الاحاديث النبوية الممدودة من اصول الدين لتوضيح المسألة مرة اخرى . فانه يجب ان تكون هذه النقطة معلومة ، في

زماننا ، سواء في امر هذه المسألة او المسائل الاخرى المتعلقة  
بوضع القوانين

واذا تابعنا سيرة صاحب الرسالة في امر التشريع نرى انه  
صلى الله عليه وسلم كان يحسب التخفيف والتسهيل في تشريع  
الاحكام ويلتزم جانب المساعدة . وكان عليه السلام يختار دأمة  
الايسر من الامرين اذا خير بينهما ، كما جاء في « كتاب الادب »  
( للبخاري الشريف ) وكان يوصي الولاة والقضاة الذين كان يعينهم  
الى الاطراف والولايات بان يسهلوا امور الناس وان يجتنبوا من  
التشديدات التي توجب نفرتهم من الاسلام

وكان عليه الصلاة والسلام لا يحب ايراد سؤال في مسائل  
سكت عن احكامها احترازاً من وضع احكام مشددة فيها ، وكان  
يقول : « ذروني ما تركتكم » . جاء في ( البخاري الشريف ) وفي  
( صحيح مسلم ) وهما من اوثق كتب الحديث ، ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال في احدى خطبه : « ان الله فرض عليكم الحج  
فحجوا » . فقام احد السامعين فقال : « أفي كل سنة يا رسول  
الله ؟ » فلم يرد عليه الصلاة والسلام ان يجيبه . ولما كرر السائل  
سؤاله مرتين اجابه بقوله : « لو قلت نعم لوجب كل سنة ، ولعجزتم  
عن ادائه . ذروني ما تركتكم . ان الذين هلكوا قبلكم انما كان  
هلاكم لسكرة اختلافهم في استلهم لانبيائهم . وآتوا بما امرتكم  
بقدر ما استطعتم . وانتهوا عما نهاكم الله »

وهذا الحديث هو ، كما نرى ، من اصح الاحاديث واوثقها  
باعتبار ذكره في ( البخاري ) وفي ( مسلم ) معاً . كل حديث

مذكور في هذين الكتابين معاً فهو حديث صحيح متفق عليه عند جميع أئمة الحديث ، وهذه قاعدة جرى عليها علماء الحديث . ثم ان هذا الحديث الشريف هو من جوامع الكلم باعتبار ما يفيد من اهم الحقائق . يقول الامام النووي الشهير ، احد اعظم الفقهاء الشافعية ، في شرحه (مسلم) : « ان هذا الحديث دليل شرعي صريح في ان الاصل في الافعال هو عدم الوجوب » . أليس ما قاله سيداً جديراً بالقبول ؟ لان عليه الصلاة والسلام قال : « افعلوا ما امرتكم به واتهوا عما نهيتكم عنه وذروني فيما تركتكم » . أليس معنى هذا : « لا تسألوني عما هو خارج عن المأمورات والمنهيات وافعلوا فيه كما شئتم » ؟

ولننظر ايضاً الى الحديث الثاني الآتي ذكره ، وهذا الحديث بمنزلة شرح للاول ، لانه ورد بصراحة تزيل كل شك وريب ، وهو : « ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وحرم اشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن اشياء رحمة لكم لا عن نسيان فلا تبحثوا عنها »

نعم ان هذا الحديث ليس مذكوراً في الكتب الستة ولكنه موجود في ( الحديث الاربعين ) للامام النووي شارح (مسلم) وفي ( كنز العمال ) وفي ( احكام القرآن ) للامام ابو بكر بن العربي من أئمة المالكية وفي ( الموافقات ) في علم الاصول للامام الشاطبي من الفقهاء المالكية والاصوليين . وجاء في ( جامع العلوم ) ، وهو شرح ( الحديث الاربعين ) المذكور وفي كنز العمال ان هذا الحديث اخبر به الامام اسحق المعروف بـ ( ابن راهوية ) ، وهو من اكابر

أئمة الحديث والمجتهدين المستقلين ، والامام البيهقي ، والدارقطني ، والطبراني ، وأبو نعيم ، وابن النجار ، وهم من أئمة الحديث ، واستحسنه المحققون كالامام النووي المذکور وأبو بكر السمعاني وفي الحقيقة أن صحة هذا الحديث يؤيدها الحديث الذي نقلناه عن ( البخاري ) و ( مسلم ) . وتوجد عدة نصوص شرعية مؤيدة له أيضاً ولكن يطول البحث في إيرادها هنا . ومن جعلها الحديث المذکور في ( سنن الترمذي ) و ( سنن ابن ماجه ) - وهذان من الكتب الستة - وهو : « الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرمه الله في كتابه » ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » وفي القرآن الكريم آيات جلييلة ، كقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء أن تبدل لكم تسؤكم » ، تؤيد هذه الأحاديث

ويقهم من هذه النصوص القاطعة أن المسلمين لا يسألون ديناً عما سكت عنه في الشرع ولم يدخل في النصوص الشرعية صراحة أو دلالة ويعفون عنه وتكون لهم الحرية التامة فيه . ولا يسوغ شرعاً ، والحالة هذه ، ربطهم بأقوال المجتهدين التي هي عبارة عن آرائهم وأفهامهم المجردة ، ولا سيما بأقوال العلماء من غير المجتهدين ، في ما عدا القياس الجلي الذي علته ومناط حكمه ظاهر ووجوده في الفرع باهر والذي دخل في دلالة النصوص . ولم يكن ارتباط المسلمين بأقوال هؤلاء العلماء الذين أتوا بعد دور المجتهدين إلا من الإلزامات السياسية البهتة ، كما ذكره المحقق الكبير ابن همام في كتابه ( التحرير ) في علم الاصول

الخلافه وسلطة الامة

(٥)

ولا يصح قطعاً تقييد الحكومة ، التي هي مضطرة لتدبير الشؤون وتنظيم القوانين حسب مقتضيات الزمان والمصلحة العامة ، بأقوال الفقهاء كهذه والناس لم يكونوا مقيدين بمذهب أحد من المجتهدين في أوائل الاسلام . اذا كانوا يسألون أحد المجتهدين عن حكم مسألة يوماً ، وفي اليوم الثاني يستفتون مجتهداً آخر عن مسألة أخرى ، ويعملون بقول من يقتنعون بقوله . وما أدعى مجتهد لزوم عمل الناس باجتهاده . وكان الكل يعلم أنه لا صلاحية لاحد لوضع الاحكام برأيه المجرد باسم الشريعة سوى الشارع الاعظم ويتضح تماماً أنه لا معنى للبحث في الخلافة في أيامنا اذا أنعمنا النظر في مضامين النصوص الصريحة من جهة ، ومن جهة ثانية في شروط الخلافة وأنواعها وفي سائر المباحث التي سبق ذكرها وتأمّلنا بجميع أطرافها ، ومسألة الخلافة في زماننا ليست الا من المسائل السياسية . والجلس الكبير الملى ، لعلمه وتقديره هذه السياسة لم يبلغ مقام الخلافة بل ردها الى شكلها الذي كانت عليه في مصر ووضعها بحال لا تضر فيها الامة والبلاد بتصرفاتها الاستبدادية وأبقى السلطنة في يد الامة التي هي صاحبها الحقيقية ، ورضي بهذا الشكل صاحب الخلافة نفسه واستصوبه ، كما جرت الحال قبلاً في مصر واجازه أكابر الفقهاء يومئذ وفي جملتهم الامام عز الدين ابن عبد السلام

وقد نشر رسالة في هذه الايام بالتركية يبحث عن عدم مشروعية هذا الشكل في الخلافة ويقول بارجاعها لوضعها السابق . ويلزم على من ادعى عدم مشروعية شيء اثباته بالصصوص الشرعية.

والحقيقة أن القرآن الكريم والاحاديث الصحيحة ساكنة عن هذه المسألة . ولذلك تبقى هذه الدعوى بلا دليل . أما ما يتعلق بارجاع الخلافة لوضعها الاصيلي ، فالخلافة قد اخرجت عن وضعها منذ أيام معاوية قبل ألف وثلاثمائة سنة ولم ترجع لاصلها بعدها . وردھا لوضعها الاصيلي اليوم ، وان أمكن عقلاً لكن ، لا يمكن طبعاً وعادة ، لتعذر جمع شروطه

وان كان الغرض من « الوضع الاصيلي » الخلافة العثمانية فقط ، فقد وضعنا سابقاً - في بحث تقسيم الخلافة - انها ملك وسلطنة تحت عنوان الخلافة ، وليست خلافة حقيقية . والذي أصاب الامة والبلاد لم ينشأ الا من تلك السلطنة . ومن مقتضيات البصيرة ان تتمسك الامة بسلطانها الشعبية التي دخلت في يدها ، وأن لا تنفرط في هذه النعمة العظيمة بأية وسيلة كانت ، وأن تحافظ عليها بكل قواها وأن تسعى في ارجاعها الى وضعها الاصيلي جاء في الصفحة ( ٢٦ ) من الرسالة المذكورة : « أن صحة صلوات الجمع والاعياد منوطة باذن الامام في مذهبنا ، ولذلك يجب توجيه الخطابة من مقام الخلافة » . لعل تعبير « اذن الامام » غلط مطبعي ، لان المذكور بالكتب الفقهية في هذا المقام « الاذن العام » وليس « اذن الامام » ، والفرق بين هذين التعبيرين ظاهر .

والذي نراه هو أن صاحب هذه الرسالة يخطئ في هذه المسألة من وجهتين . الاولى : قوله « اذن الامام » بدلا من « الاذن العام » ، وفي الثانية قوله بلزوم توجيه الخطابة من مقام

لخلافة ظناً منه أن هذا التوجيه لازم غير مفارق للاذن العام و فرع منه ونتيجة له . والحقيقة ان هذين الامرين لا ارتباط بينهما وانهما مسألتان مستقلتان ومبنيتان على علل متباينة . لان الغرض من الاذن العام هو أن يكون الناس مأذوناً لهم بالصلاة وأن تكون أبواب الجوامع والقلاع مفتوحة لهم ، لان صلوات الجمع والاعياد هي من الشعائر الاسلامية ويجب اظهارها علناً . فهذه هي الحكمة باشتراط الاذن العام لصحة هذه الصلوات . فعلى هذا اذا أراد الخليفة أو الملك أو الوالي ان يصلي صلاة الجمعة مع رجال معينه وحواشيه وسد أبواب الجامع والقلعة ومنع الناس من الدخول فلا تصح هذه الصلاة . فوجب أن نصصح هذا الخطأ بهذه الصورة

وأما لزوم توجيه الخطابة من مقام الخلافة فنقول : نعم أنه أنه يلزم توجيه مثل هذا في المذهب الحنفي . ولكن لم يكن صدوره مقيداً بالخليفة فقط في كل حال ، بل يكفي صدوره من قبل أي سلطان أو أية حكومة وتصح صلوات الجمعة والعيد اذا ائتم الناس بأحدهم وسموه خطيباً عليهم في محلات لم يكن فيها سلطان ولا حكومة . لان المسألة مسألة الضبط وحفظ الامن وليست مسألة دينية . ولا ذكر للخليفة في ( الهداية ) المشهور من كتب الحنفية المعتمد عليه لدى المتأخرين من الحنفية وفي الكتب الفقهية المؤلفة بعده ، بل يذكر فيها « السلطان » ويقولون « يجب ان يصلي في الناس السلطان بذاته أو المأمور عنه » . وجاء في ( الفتح القدير ) وهو شرح ( الهداية ) وفي ( الدر المختار ) « انه لا يحظر شرعاً



كون ذلك السلطان متعلباً أو امرأة . ويفهم من ( الهداية ) كون هذا الشرط علته لهذه المسألة لانه يقول ان صلاة الجمعة تودى بمجاعة عظيمة ويمكن حصول الاختلاف والنزاع في أمر الخطابة والامامة بين راغبيها أو في أمر غيرها ، فلذلك وضع هذا الشرط لاتمام هذا الغرض [ الهداية : المجلد الثاني : ص : ٢٠٨ ] ويرى جلياً أن مسألة توجيه الخطابة لم تكن من لوازم الخلافة وأنها من وظائف الحكومة لتأمين الضبط والربط ومنع الخلاف بين الجماعة . ولا يوجد مثل هذا الشرط في صحة صلاة الجمعة في المذهب الشافعي . ونصب أمير الحج وأمثاله من هذا القبيل لحفظ الامن والضبط وفصل النزاع بين الحجاج ، وليس من لوازم الخلافة .

وقبل أن نختم كلامنا نريد ان نزيل الشك عن مسألة وردت في الرسالة المذكورة لانها أهم منهما ولان كثيراً من الناس مترددون فيها :

يظن أن مقررات الحكومة اذا لم تقترن بتصديق الخليفة لا تصير مشروعة ومطاعة . والحقيقة أن هذا الفكر خطأ فاحش ، والاقوال الواقعة في الصفحة الثانية منها وهي : « ومن الواجب اقتران المواد التعاملية التي تقررها المجالس الاسلامية بتصديق الخليفة واستصوابه لكي تصير مطاعة . وبهذه الصورة فقط تدخل هذه المقررات في عداد الاحكام الشرعية » هي من الاقوال الحاصلة من الافكار المغلوطة ليس غير

أولاً : ما معنى القول بـ « ان هذه المقررات تدخل في عداد

الاحكام الشرعية ؟ هل المراد أنها تصير من جملة الشريعة ؟ .  
ان كان المقصد هذا المعنى فهو غلط فاحش ؛ ولا نظن نحن أن  
يكون المقصود منه هذا المعنى أصلاً . وان كان الغرض منه « أن هذه  
المقررات تضاف الى الشرع » أى « أنها تصبح معتبرة شرعاً  
ويلزم العمل بها » فهو صحيح . ولكنه بهذا الاعتبار أيضاً لم يكن  
اقتراحها بتصديق الخليفة شرطاً على كل حال . والحكم كذلك في  
أمر تصديق سلطان لم يكن حائزاً صفة الخلافة ، كما هو جار في  
أفغانستان ، فان المقررات التي تقتن بتصديق اميرها تصبح معتبرة ،  
مطاعة شرعاً . ويكفي أن لا تكون هذه المقررات مخالفة للنصوص  
الصريحة الشرعية

ويذكر في الكتب الفقهية في هذا المقام « الامر السلطاني »  
ويندر ذكر الخليفة أو الامام . وكذلك قد قيل في قانوننا المدني ،  
المرجع عيناً من المؤلفات الفقهية ، المسمى : « مجلة الاحكام العدلية »  
في المادة ( ١٨٠١ ) : « اذا صدر الامر السلطاني برأى أحد  
المتجهدين فالحكام لا يسموغم لهم ان يحكموا برأى مجتهد آخر يخالف  
رأى ذلك المجتهد » . فيظهر من هنا أيضاً أن المسألة ليست مسألة  
خلافه . وهي في أيام حكم السلطنة . وبعد تصحيحنا هذه  
النقطة على هذا الوجه لننظر فيما هو السر والحكمة فيها :

أولاً : نقول أن هذا الحكم يجري في زمان تدار فيه أمور  
البلاد بشكل الحكومة المطلقة أو الدستورية ونختص بها وتنحصر  
فيها ولا يدل هذا على « أن البلاد لا بد ان يوجد خليفة فيها أو  
سلطان عليها » وسبب هذه المسألة وحكمها ايضاً هي قضية الضبط



Bibliotheca Alexandrina



0415162